الأوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية في لبنان

Palestinian
Human Rights
Organization
(PHRO)

Lebanon - Beirut - P.O. Box 5004/14
Telefax 00961 1 301340
prhr@palhumanrights.org
www.palhumanrights.org
Cover Design Shadi Bahij
shafaumri@hotmail.com

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

ص.ب: ٥٠٠٤/١١٤ بيروت – لبنان

تلفون: +961 1 301549

تليفاكس: +961 1 306740

info@palhumanrights.org
www.palhumanrights.org

الأوضاع القانونية والاجتماعية الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية في لبنان

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

إعداد : رولا حبيشي

تحليل المعلومات والإحصاءات: أحمد عبدالله

تحرير: محمد النجار

تنسيق: أحمد الشولي

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان **(حقوق)**

مكتب المعونات الإنسانية بالمفوضية الأوروبي

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

المجلس الدنمركي للاجئين

إن كافة ما ورد هنا هو من مسؤولية المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان وحدها، ولا يعبّر بالضرورة عن رأي مكتب المعونات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية أو المجلس الدانمركي للاجئين.

فهرس المحتويات

تمهيد ٨

مقدمة ١٠

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ١٢

الحقوق الإنسانية والحقوق المدنية ١٤

شرط المعاملة بالمثل في القوانين اللبنانية ١٤

الأونروا ١٥

شرائح اللاجئين الفلسطينيين ١٦

اللاجئون الفلسطينيون فاقدو الأوراق الثبوتية ١٧

منهجية الدراسة الاستطلاعية ١٩

الاستبيان ١٩

مقابلات شبه بنيوية ٢٢

المجموعات المركزية ٢٢

تجميع وتدقيق المعلومات ٢٣

تجنيد الطاقم وتدريبهم ٢٣

صعوبات العمل الميداني ٢٣

تحليل المعلومات الحاسوبي ٢٤

نتائج المسح الاستطلاعي ٢٥

نتائج ديموغرافية ٢٥

الأوضاع القانونية ٢٩

القيود على التنقلات ٣٣

الحصول على الخدمات ٣٤

إدراك وتفّهم اللاجئين ٣٦
حق العودة ٣٨
الأوضاع الصحية ٣٩
الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية ٤٥
التعليم ٥٠
الأوضاع المنزلية والبيئية ٥٤
الاستنتاجات ٦٠
التوصيات ٦٢
الملاحظات ٦٤
الملحق رقم ١ : جدول أسماء المراجع ٦٧
الملحق رقم ٢ : لمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان– كلمة شكر وتقدير ... ٦٨
المحلق رقم ٣ : الشراكة بين المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)
والمجلس الدنمركي للاجئين ٧٠

قائمة الرسوم والجداول

٢–١ اللاجئون الفلسطينيون في لبنان– التقسيمات السكانية

٣–١ توزيع المخيمات والتجمعات الفلسطينية داخل المناطق اللبنانية

٤–١ توزيع إجمالي اللاجئين الفلسطينيين بحسب المناطق

٤–٢ توزيع فئات اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية

٤–٣ توزيع فئات اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية

٤–٤ الحالة الاجتماعية بحسب فئات اللاجئين الفلسطينيين

٤–٥ توزيع الأعمار بحسب الفئات

٤–٦ عدد المستندات القانونية التي بحوزة الفلسطينيين

٤–٧ إصدار الوثائق والمستندات الثبوتية

٤–٨ الفلسطينيون الذين عاشوا في دول أخرى قبل وصولهم إلى لبنان

٤–٩ القيود المفروضة على الحركة والتنقل

٤–١٠ الجهات الرئيسية التي تقدّم الخدمات للاجئين الفلسطينيين

٤–١١ تصنيف المشكلات التي تواجه اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية

٤–١٢ المشكلات التي يواجهها اللاجئون فاقدي الأوراق الثبوتية

٤–١٣ المشكلات التي تواجه اللاجئين الغير مسجلين بحسب أهميتها

٤–١٤ حق العودة إلى فلسطين

٤–١٥ التعويض كبديل لحق العودة

٤–١٦ أسباب اختيار اللاجئين لعيادة معيّنة

٤–١٧ المشكلات التي تعترض الحصول على الرعاية الصحية.

٤–١٨ أنواع الوظائف التي يزاولها اللاجئون

٤–١٩ مواقع وأماكن العمل

٤–٢٠ الصعوبات التي تواجه اللاجئين في سعيهم للحصول على وظيفة

٤–٢١ معدلات ترك المدرسة بين أبناء اللاجئين

٤-٢٢ أسباب ترك المدرسة لدى اللاجئين

٤-٢٣ عدد الغرف للفرد الواحد

٤-٢٤ مصادر المياه المنزلية

٤-٢٥ مصادر مياه الشرب

٤-٢٦ الأدوات المنزلية المقتناة

الجدول

1:2 الفئات الثلاث للاجئين الفلسطينيين في لبنان

العلب الإضافية (Boxes)

- تاريخ وتعريف المخيمات والتجمعات السكنية
- شرح الحالة (الوضعية) القانونية
- قصة محمد
- قصة ليلى
- الحلم بحمل بطاقة الهوية الزرقاء.

تمهيد

أعدّ هذا التقرير للنشر –بادئ ذي بدء- خلال شهر شباط (فبراير) ٢٠٠٥ باعتباره أحد ثلاثة عناصر مكونة لمشروع مناصرة وتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية المقيمين في لبنان، وهو المشروع الذي أطلقته المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) خلال شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠٤.

لقد قام "المجلس الدنمركي للاجئين" (DRC) بالاشتراك مع المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) بتنسيق كامل أعمال البحث والاستطلاع وذلك بتمويل من "مكتب المعونات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية (ECHO) ولكن في نهاية المطاف قامت (المنظمة) –ومن صندوق اشتراكات عضويتها الخاص- بتحمّل أعباء إتمام وإصدار هذا التقرير، الذي يُعتبر بحد ذاته تحدياً كبيراً في ضوء المشاكل القانونية والتشاركية التي استجدت بين هذين الشريكين أثناء تنفيذ المشروع. (أنظر الملحق رقم ٣).

إن مشروع (المنظمة)/المجلس الدنمركي للاجئين قد انطلق أساساً من دراسة **اولية** قامت بها (المنظمة) عام ٢٠٠٢ بتمويل من مؤسسة فورد/الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الانسان (EMHRN)، حيث قامت (المنظمة) بإصدار تقرير بعنوان "المجتمع المستجد: اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية في لبنان"، ضمّنته نتائج ما توصلت إليه تلك الدراسة الاولية. لقد كان الهدف المتوخّى من مشروع (المنظمة)/(المجلس) هو الانطلاق من تلك الدراسة للقيام بمسح شامل يهدف إلى جمع معلومات وبيانات تسهم في إعطاء صورة شاملة عن الأوضاع القانونية والاجتماعية الاقتصادية لهذه الفئة من اللاجئين، بحيث يتم لاحقاً استخدام تلك المعلومات والبيانات لتحديد الاحتياجات والثغرات التي تعترض تقديم الخدمات، بحيث يصار إلى تنظيم برامج إعانة تطال تلك المجموعة من اللاجئين، إضافة إلى الإسهام بتقديم الدعم والتأثير على الصعيد المحلي والدولي، سعياً لإيجاد حل عادل وقابل للتطبيق فيما يخص الوضع القانوني لتلك المجموعة.

ويسرّ (المنظمة) أن تتقدم بشكرها إلى كل من أسهم في إنجاح وإنجاز هذه الدراسة، كما ويسرّها أن تخصّ بالشكر المجتمع الفلسطيني والعائلات كافة التي استضافتنا في منازلها ومنحتنا من وقتها لاستكمال الاستبيان. ونودّ أن نخص بالذكر السيد أحمد عبدالله الذي كان مستشارنا في جمع وتحليل البيانات المتعلّقة بالمشروع، والذي كان للجهد الذي بذله الفضل الكبير في وصولنا إلى النتائج الدقيقة التي تحصّلنا عليها. كذلك، نودّ أن نشكر فرق العمل الميداني، من باحثين ميدانيين ومشرفين ومدخلي بيانات على عملهم المتفاني وجهودهم الدؤوبة. هذا، ونود أن نشكر أيضاً "المجلس الدنمركي للاجئين" و"مكتب المعونات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية" على إسهامها المادي.

نأمل أن يسهم تقريرنا هذا في لفت الأنظار إلى أوضاع عموم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وبالأخص فاقدي الأوراق الثبوتية، الذين يعيشون أوضاعاً مزرية نتيجة وضعهم القانوني.

نقطة تحوّل

خلال شهر أيلول (سبتمبر) 2001، كان الشاب حسني غزال على متن سيارة تم إيقافها من قبل نقطة تفتيش روتينية تابعة للجيش اللبناني عند مدخل مخيم عين الحلوة للاجئين. طلب من حسني أن ينزل من السيارة، فذعر وجرى هاربا باتجاه المخيم. أطلق الجنود عليه النار فأردوه قتيلاً. حسني هو لاجئ فلسطيني (فاقد الأوراق الثبوتية)، يحمل أوراقاً ثبوتية مزوّرة، هرب خائفاً من أن يفتضح أمره فيسجن. في ذلك اليوم ظهرت إلى الوجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية.

مقدمة

إن الصراع اليومي لإيجاد عمل، وللذهاب إلى المدرسة، ولإعالة أسرة هي صراعات جميع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. لكن، بالنسبة لفاقدي الأوراق الثبوتية يصبح "المجهول" همّهم اليومي. هناك ثلاثة أجيال من اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية، يعيشون قلقاً يومياً، خائفين ألا يتمكنوا من الاحتفاظ بالقليل القليل مما يملكون، إضافة إلى عدم قدرتهم على مواجهة التحديات اليومية التي يصادفونها بسبب عدم حيازتهم على أوراق ثبوتية. إن حكاية حسني ليست سوى إحدى النهايات المؤلمة لقصص الآف من اللاجئين الفلسطينيين الفاقدين للأوراق الثبوتية، الذين يعيشون في لبنان.

لقد شكّلت المأساة أعلاه حافزاً لدى (المنظمة) يهدف لخلق تعاطف وتسامح مع أوضاع هذه الفئة من اللاجئين في لبنان، كما وحثتها كي تسعى جاهدة لمؤازرة أوضاعهم عبر آليات حقوق الإنسان المتاحة لديها. إثر وفاة حسني قامت (المنظمة) بإعداد أول دراسة استطلاعية لها حول أوضاع اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية في لبنان، وأصدرت تقريرها في شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢[٢]. لقد أظهرت تلك الدراسة أنه بالرغم من كون اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في لبنان منذ ما يربو على ٥٤ سنة، يتصارعون مع الحياة اليومية، معتمدين –في معظم الأحيان- على المساعدات الإنسانية، إلا أن هنالك لاجئون فلسطينيون آخرون، تساقطوا ما بين الشقوق، يواجهون تحديات اجتماعية اقتصادية وقانونية أكثر حدة، نتيجة لوضعهم القانوني في لبنان.

ولكي نكون أكثر دقة وأوسع إلماماً بالتحديات الإضافية التي تعترض حياة اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية، انطلقت (المنظمة) في عملية مسح تفصيلية لأسر

هؤلاء اللاجئين، مقدّمة للبعض منهم ما أمكن من مساعدة قانونية، وموزعة النتائج التي تحصلت عليها على من لديه القدرة لاحداث تغيير، في محاولة لقلب الوضع القانوني لتلك الأسر، وبالتالي تغيير أوضاعها الحياتية.

خلال الفترة الممتدة من شهر آب (أغسطس) إلى شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤، قامت المنظمة بدراسة عيّنة مؤلفة من ١٨٠٠ أسرة موزّعة على اثني عشر مخيما مسجلا، إضافة إلى سبعة وعشرين تجمّعاً سكنياً غير مسجل، موزّعة على أنحاء لبنان. لقد تمّ تجميع البيانات من خلال "الاستمارات" وعن طريق المقابلات التي جرى اعدادها من قبل المنظمة بالتنسيق مع "المجلس الدنمركي للاجئين". هذا، وقد أظهر تحليل تلك البيانات أن هنالك عوامل عدة تؤثر في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الاوراق الثبوتية.

يتضمّن هذا التقرير النتائج الرئيسية لتلك المعاينات كما ويورد تحليلاً شاملاً للعوامل الرئيسية المؤثرة في الوضع القانوني لهذه الفئة من اللاجئين الفلسطينيين، كما يشمل التقرير أيضاً تفاصيل دخولهم الى الأراضي اللبنانية، وما إذا كانوا مسجّلين في بلاد أخرى، اضافة الى طبيعة الصعوبات التي تواجههم. وفي حين تركّزت هذه الدراسة على اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية، إلا أنها قد شملت أيضاً مقابلات تم إجراؤها مع فلسطينيين مسجّلين وغير مسجلين (NR)، وذلك بهدف المقارنة، ولإلقاء الضوء –حيث أمكن- على الفوارق في أوضاع وظروف معيشة تلك المجموعات الثلاث. وتشتمل الدراسة أيضاً على نظرة اللاجئين الشاملة لذاتهم، وكيف ينظرون إلى أوضاعهم، ومدى تفهمهم لوضعهم القانوني وكيف يرون الحل لقضيتهم.

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

إن اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في لبنان هم جزء من اكثر من ٧٠٠٠٠٠ يشكّلون إجمالي السكان الاصليين داخل فلسطين المنتدبة سابقاً[٣]، والذين هربوا أو طُردوا منها سواء إبّان أو أثناء أو بُعيد الحرب العربية "الإسرائيلية" عام ١٩٤٨[٤]. لقد قامت الأونروا (UNRWA) بتوثيق عددهم عام ١٩٥٠ فبلغوا ١٢٧٦٠٠ نسمة. ولكن مع تتابع الأحداث في المنطقة، ومع عدم وجود حل للصراع، فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين القاطنين داخل لبنان قد تزايد ليصل إلى ٤٤١٠٠٠ نسمة. ولقد تشعّب هذا التواجد وتنوّع في مضمونه كما سيتضح لاحقاً في هذا القسم. (أنظر الرسم ٢-١).

وفقاً لإحصائيات الأونروا، فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين لديها هو ٤٠٠٥٨٢ نسمة[٥]، كما وأن تقديرات الاسكوا (ESCWA)[٦] لعدد اللبنانيين هو أكثر بقليل من ٣,٧ مليون نسمة. وبذلك يشكل عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حوالي ١٠% من سكان البلد. ولكن هذه الإحصائية مبالغ فيها بشكل كبير إن نحن أردنا تحديد العدد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، حيث أن لجنة الولايات المتحدة للاجئين (USCR) تقدّر ذلك العدد بـ ٢٥٠٠٠٠ نسمة[٧]. إن هذا التباين ناجم بشكل أساسي عن القوانين التمييزية الموجّهة ضد اللاجئين الفلسطينيين، والأحداث المتلاحقة للحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠)، وخاصة الاجتياح "الإسرائيلي" عام ١٩٨٢، والحرب على المخيمات (١٩٨٥-١٩٨٧). هذه الظروف مجتمعة قد أجبرت أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين على الهجرة إلى دول عديدة، لاسيما أوروبا الغربية والدول الاسكندنافية تحديداً.

ومع أن عدداً كبيراً من المهاجرين إلى أوروبا قد استقر هناك بشكل دائم، ومع أن اللاجئين الفلسطينيين في دول الخليج يتمتّعون بتصاريح عمل قانونية، إلا أن العديد من هؤلاء المهاجرين لا يزالون مسجلّين كلاجئين فلسطينيين في لبنان.

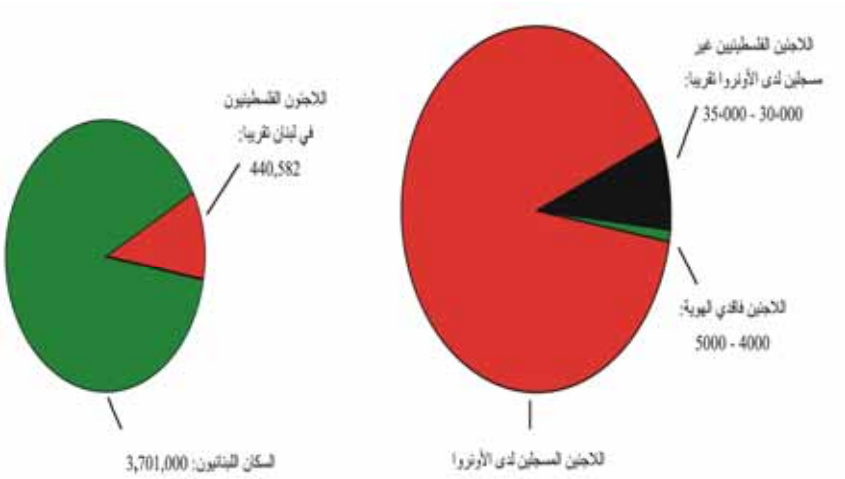

الرسم: ٢-١= اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: تجزئة السكان.

* الاسكوا ٢٠٠٣ ** الأونروا ٢٠٠٥ *** المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان ٢٠٠٣
**** المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان ٢٠٠٤

الحقوق الإنسانية والحقوق المدنية

لقد حرم اللاجئون الفلسطينيون من التمتع بكامل حقوقهم الإنسانية الأساسية بحسب ما نصّ عليه "الاعلان العالمي لحقوق الإنسان" (UDHR).

فبالرغم من مشاركة لبنان بصياغة ذلك الاعلان، وبالرغم من كونه أحد الموقعين على العديد من المعاهدات الدولية الأخرى، إلا أنه قد انتهك المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات بشكل علني وضمني من خلال التمييز الذي يمارسه تجاه الفلسطينيين(٨)، وكما هو الحال بالنسبة لجميع الدول الأخرى المجاورة لفلسطين، لم يوقع لبنان على "معاهدة جنيف" (Geneva Convention) لعام ١٩٥١، المتعلّق بأوضاع اللاجئين، وبالتالي فهو يعتبرهم غرباء أو أجانب.

متذرّعة بحق العودة، ومتخوفة من التوطين لأسباب سياسية ومذهبية وديموغرافية (تخلّ بالتوازن الطائفي) تُنكر التشريعات والممارسات اللبنانية على اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم المدنية، فمن بين كافة دول المنطقة يُعتبر اللاجئون الفلسطينيون في لبنان الأقل انخراطاً ومقبولية داخل المجتمع اللبناني، كما وأنهم محرومون من كامل حقهم بالعمل والتعليم والسكن وحرية التملّك وحرية التنقل والعناية الصحية والمحاكمة العادلة وحرية تاسيس الجمعيات علاوة على حرمانهم من الضمان الاجتماعي ومن حق اكتساب الجنسية[٩].

تاريخ وتعريف المخيمات والتجمّعات السكنية

تُعرّف الأونروا المخيم بأنه قطعة من الأرض وفرّتها الحكومة المضيفة ليتم عليها إيواء اللاجئين الفلسطينيين، ولإقامة التسهيلات اللازمة لتوفير احتياجاتهم. قطعة الأرض تلك إما أن تكون ملكاً للحكومة المضيفة وأما أن تكون الحكومة قد استأجرتها من مالكين محليين. إن المناطق التي لا تصنفها الأونروا كمخيمات لا تعتبر مخيمات "رسمية". هنالك حالياً 12 مخيماً رسمياً في لبنان بحسب تصنيف الأونروا.

بين العامين (1948 و1955) أقامت الأونروا 16 مخيماً في لبنان، كان آخرها مخيم "خسبية" الذي أنشئ عام 1955. أما المخيمات الأربعة التي "فقدت" فهي: مخيم النبطية الذي دمرته غارة "إسرائيلية" عام 1982- مخيمين الدكوانة وجسر الباشا اللذان دمرا أثناء فترة الحرب على المخيمات (1987-1986)- أما مخيم "الجارود" الذي أقيم في البقاع فقد هجره ساكنوه بعد فترة وجيزة من إنشائه عام 1948 وذلك بسبب موقعه النائي وانعدام الخدمات والمرافق في المناطق القريبة منه.

أما "التجمعات" فإن تعريفها أكثر صعوبة. لقد جرى إقامة بعض التجمعات -في البداية- لتكون بمثابة تجمّعات سكنية مؤقتة نظراً لاكتظاظ المخيمات، الأمر الذي جعلها غير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من اللاجئين، والهدف هو أن يصار إلى نقل التجمّعات إلى مخيمات جديدة، ولكن في الكثير من تلك الحالات لم يحصل ذلك.

هذا، وقد نشأت بعض التجمعات الأخرى نتيجة لتدمير مخيمات النبطية وجسر الباشا والدكوانه التي سبق أن أشرنا إليها أعلاه. أما التجمعات الباقية فقد نشأت نتيجة الفائض الكبير في أعداد اللاجئين بسبب النمو السكاني الطبيعي على امتداده 57 سنة، وبسبب عدم توفير تسهيلات سكنية جديدة داخل نفس تلك المخيمات لاستيعاب هذه الزيادات.

شرط المعاملة بالمثل في القوانين اللبنانية

شرط المعاملة بالمثل يتيح لرعايا الدول المعترف بها من قبل الدولة اللبنانية، ان يعاملوا بنفس المعاملة التي يعامل بها اللبناني على اراضي تلك الدولة. على

الرغم من ان لبنان هو عضو في جامعة الدول العربية، وعلى رغم اعترافه الضمني بان السلطة الوطنية الفلسطينية تمثل دولة عربية، الا ان اللاجيء الفلسطيني على مستوى القانون اللبناني لا يعتبر من رعايا دولة معترف بها وبالتالي لا ينطبق عليه شرط المعاملة بالمثل. ففي تطبيق شرط المعاملة بالمثل تكون الحكومة اللبنانية قد استهدفت الفلسطينيين تحديدا ومارست التمييز ضدهم.

الأونروا

إن "وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى "- الاونروا (UNRWA) هي وكالة تابعة للأمم المتحدة، تم تفويضها بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين. تأسست الأونروا عام ١٩٤٩ كوكالة مؤقتة لتقوم بتوفير خدمات الإغاثة الأساسية للاجئين الفلسطينيين الذين فرّوا من بلدهم بسبب الصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٤٨. إن كل من ينطبق عليهم توصيف الأونروا للاجئ الفلسطيني قد جرى تسجيله لدى هذه الوكالة وبالتالي حق له الاستفادة من المساعدات الإنسانية. وتقوم الأونروا منذ ما يزيد على ٥٦ سنة بتوفير الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية لهؤلاء الفلسطينيين. نظراً لكون هذه الوكالة ذات طبيعة مؤقتة، وفي ظل عدم وجود حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، تقوم الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتمديد عمل الوكالة مرة كل ثلاث سنوات، ولقد قامت مؤخراً بالتمديد لها حتى ٣ حزيران (يونيو) ٢٠٠٨.

حتى يومنا هذا، تعرّف الأونروا اللاجئين الفلسطينيين بأنهم:

"الأشخاص الذين كان موطنهم الطبيعي فلسطين ما بين حزيران (يونيو) ١٩٤٦ وأيار (مايو) ١٩٤٨، ممن قد فقدوا منازلهم وسبل عيشهم نتيجة للصراع العربي-الإسرائيلي عام ١٩٤٨. وتُقدم خدمات الأونروا إلى كل من يعيش داخل مناطق عملها ممن ينطبق عليهم هذا التعريف، والذين هم مسجّلون لدى الوكالة ويحتاجون المساعدة. إن تعريف الأونروا للاجئ يشمل أيضاً ذرية هؤلاء الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين عام ١٩٤٨".

إن ولاية "الأونروا لا تشمل اللاجئين الذين غادروا فلسطين بعد ١٩٥٠، ولا تتعدّى هذه الولاية منح المساعدات الإنسانية للمسجلين وبعض مشاريع البنى التحتية للمخيمات. من المهم جداً معرفة أن الأونروا لا تمنح الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين، إذ أن المادة الاولى، الفقرة د - من اتفاقية اللاجئين للعام ١٩٥١، التي صيغت بعد إنشاء وتفويض الأونروا، تنصّ على أنها لا تنطبق على الأشخاص "الذين يتلقون المساعدات أو الحماية حالياً من أعضاء أو وكالات تتبع الأمم المتحدة غير المفوضية السامية للاجئين ". لذلك فقد تم استثناء اللاجئين الفلسطينيين من حماية "اتفاقية اللاجئين" وحماية "المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، وبذلك تُركوا للاعتماد فقط على الأونروا.

شرائح اللاجئين الفلسطينيين

كما هو مبيّن بالجدول ٢-١ أدناه يمكن تصنيف اللاجئين الفلسطينيين ضمن ثلاثة مجموعات أو فئات.

	عدد السكان	مسجلون لدى	يتلقون مساعدة من	النقاط
لاجئون مسجلون	٤٠٠٥٨٢	الأونروا	الأونروا	يمثلون حوالي ١٠% من سكان لبنان
		السلطات اللبنانية		بحسب الأونروا يعيش حوالي ٢١٠٩٥٢[١٠] داخل ١٢ مخيماً مسجلاً، والرقم يمثّل ٥٣% من اللاجئين المسجلين. أما الباقي فيعيشون في تجمعات فلسطينية غير مسجلة او في اوساط فلسطينية .
لاجئون غير مسجلين	٣٠-٣٥ ألفاً	الحكومة اللبنانية	الأونروا (بشكل غير رسمي)[١١]	لا ينطبق عليهم تعريف الأونروا للاجئ الفلسطيني وبالتالي لا يستطيعون تلقي مساعدات من الأونروا بشكل رسمي.
				مسجلون فقط لدى الحكومة اللبنانية بناء على قرارات صادرة عن وزراء داخلية سابقين (١٩٦٩-١٩٧٨).
لاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية	٤٠٠٠-٥٠٠٠[١٢]		الأونروا بشكل غير رسمي	غير مسجلين لدى أية وكالة في لبنان أو لدى

			وبحسب الامكانية	أية هيئة دولية. لا يملكون وثائق صالحة تثبت وجودهم القانوني لا يستطيعون رسمياً تلقي مساعدات الأونروا لا يتلقون مساعدات من الحكومة اللبنانية.
الجدول ٢-١ الفئات الثلاث للاجئين الفلسطينيين في لبنان				

اللاجئون الفلسطينيون فاقدو الأوراق الثبوتية

إن اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية في لبنان يعتبرون أن جذورهم تعود إلى هؤلاء الرجال الفلسطينيين الذين قدموا إلى لبنان في السبعينيات. إن تلك الجذور قد امتدت وتشعّبت على مر العقود الثلاثة الأخيرة لتشمل الآن زوجاتهم ونسلهم وأقاربهم الأدنون الآخرون.

بعض هؤلاء الرجال كان قد قدم ليقاتل جنباً إلى جنب مع أبناء شعبه، وحال وصوله إلى لبنان جرى احتضانه وإعالته من قبل جهات سياسية أهمها منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) التي كانت مهيمنة في لبنان آنذاك. البعض الآخر من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية هم هؤلاء الذين كانوا متواجدين في لبنان لأسباب أخرى (العمل- التعليم- العائلة إلخ) واجبروا على البقاء في لبنان لأنهم مُنعوا من العودة إلى الدولة التي كانوا يقيمون فيها، وخاصة إن كان له علاقة و/أو شارك في أحداث "أيلول الأسود" في الاردن[١٣]. (مثلاً: إن كان أحد أفراد الأسرة منتمياً إلى منظمة التحرير الفلسطينية).

بعد أن أجبرت على مغادرة الأردن، أقامت منظمة التحرير الفلسطينية قاعدة لها في لبنان وتمكّنت بسرعة كبيرة من تحقيق وجود هام لها فيه. هذا، وقد وفد إلى لبنان عدد من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية المخلصين، غالبيتهم من الدول المجاورة، وصدرت لهم بطاقات تعريف من منظمة التحرير الفلسطينية اعتبرها اللبنانيون قانونية آنذاك. لذلك لم يسع أصحابها إلى مزيد من التسجيل لدى السلطات اللبنانية.

ولكن بعد اخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢ أضحى وجودها فيه غير شرعي، وبالتالي لم يعد لديها القدرة على إصدار أو تجديد بطاقات التعريف التي أصبحت بمرور الوقت غير صالحة في لبنان. حتى يومنا هذا، لا يزال لبنان يرفض الاعتراف بهؤلاء الذين بقوا في البلاد، كما ولا يزال مستمراً في رفضه تسجيلهم أو تسجيل عائلاتهم رسمياً لديه.

في هذه الآونة ينمو ويتزايد عدد أفراد هذا الجيل الجديد الغير موثّق، كما وأن الأجيال المتحدرة من هؤلاء الأشخاص، التي لا تملك بالأصل أوراقاً ثبوتية، تواجه كما كبيراً من المشاكل كالتخرج من الكليات، وانعدام فرص العمل، وتسجيل الزواج، والتمتع بالرعاية الصحية والمشاركة في الجوانب الاجتماعية الاقتصادية وحتى الجوانب القانونية من حياة اللاجئين الأساسية داخل هذا البلد.

إن عدم تمتعهم بوضع قانوني يؤدي لا محالة إلى ظروف اجتماعية اقتصادية جد صعبة إذا ما قورنت بالأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين الآخرين في لبنان، فهم محرومون من الحصول على مصدر دخل ثابت بسبب عدم أهليتهم للعمل، ولا سبيل لهم إلى العناية الصحية أو المرافق التعليمية أو إلى أنواع المساعدات الإنسانية الأخرى، كمساعدات إعادة التأهيل المنزلي. إن الجمعيات المحلية كجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مثلاً توفّر خدمات صحية يمكن للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية أن يستفيدوا منها، ولكن في معظم الأحيان عليهم تسديد ثمن تلك الخدمات. عمليا ليس بمقدور هؤلاء اللاجئين أن يغادروا مخيماتهم لأن وجودهم في لبنان يعتبر غير قانوني، نظراً لعدم حيازتهم على أوراق ثبوتية قانونية. وبما أن حرية حركتهم قد أصبحت مقيّدة فإن قدرة أولادهم على متابعة دراستهم العليا قد تصبح معدومة. في الحقيقة، قليلون جداً هم الذين يتابعون تعليمهم بعد المرحلة الابتدائية، وذلك لعدم وجود مدارس ثانوية وجامعات داخل المخيمات أو التجمعات.

منهجية الدراسة الاستطلاعية

تتكون الدراسة من ثلاثة أجزاء: إستبيان الأسر، مقابلات شبه بنيوية، والمجموعات المركزية. هذه الوسائل المستخدمة كان قد جرى إعدادها من قبل (المنظمة) و"المجلس الدنمركي للاجئين" خصيصاً لهذه الدراسة الاستطلاعية.

الاستبيان

إن استبيان الأسر قد صمم بهدف الحصول على بيانات تسهم في تحسين مستوى الإلمام بالأوضاع القانونية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان بشكل عام واللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية تحديداً. لقد أعدّ الإستبيان في ستة أجزاء:

- خصائص العائلة
- الوضع القانوني
- المستوى التعليمي
- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية
- الاوضاع المنزلية والبيئية
- الاوضاع الصحية

بعد حذف الاستبيانات اللاغية[١٤] (التي لا يعتد بها) أصبح عدد نماذج الاستبيان المتبقية ١٧٦٥ إستبياناً تغطّي ٣٩ مخيماً وتجمعاً، موزعة على المناطق الأربعة. إن المخيمات المستهدفة هي تلك المسجلة لدى الأنروا والتي تقوم بإدارتها. أما التجمعات المستهدفة فهي التي يتجاوز عدد ساكنيها ٢٥٠ لاجئ فلسطيني ممن يعيشون في ظروف شبيهة جداً بظروف المخيمات. ولقد تم توزيع النموذج (نموذج الاستبيان) على المناطق الأربعة في لبنان على النحو التالي:

بيروت وجبل لبنان	٣١٩
البقاع	١٤٩
الشمال	٣٤٨
الجنوب (صيدا وصور)	٩٤٩

المخيمات

١-عين الحلوة	٥-البص	٩-الرشيدية
٢-البداوي	٦-مار إلياس	١٠-شاتيلا
٣-برج البراجنة	٧-المية ومية	١١-ويفل
٤-برج الشمالي	٨-نهر البارد	١٢- ضبية[١٥]

التجمعات

١- بر الياس	١٠- العيتانية	١٩- القاسمية
٢- باريش	١١- جل البحر	٢٠- رياق
٣- برغلية	١٢- جلّول	٢١- سعد نايل
٤- الداعوق	١٣-كفر بدا	٢٢- شبريحا
٥- دوريس	١٤- كفر زبد	٢٣- السماعية
٦- الفاكهاني	١٥- معشوق	٢٤- سيروب
٧- الفاكهة	١٦- مجدل عنجر	٢٥- تعلبايا
٨- تجمع غزة	١٧- المينا	٢٦-وادي الزيني
٩- الهمشري	١٨- تجمع المدينة القديمة	٢٧- الواسطى

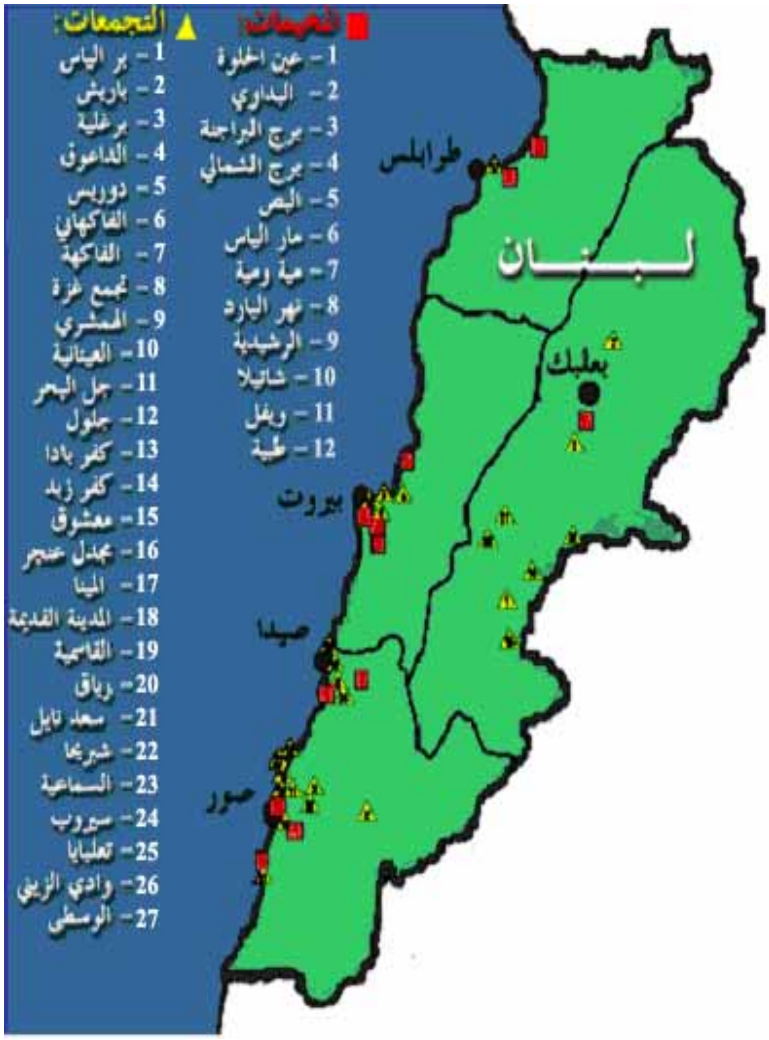

الرسم ٣-١: توزيع المخيمات والتجمعات على المناطق الأربعة في لبنان

لقد جرى عشوائياً اختيار اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، أما اللاجئين الغير مسجلين واللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية فقد سعينا إليهم نظراً لقلة عددهم ولصعوبة تحديد أماكنهم (أنظر القطاعات الديموغرافية للإطلاع على شرائح اللاجئين الفلسطينيين الذين تم استطلاعهم بحسب فئاتهم).

نظراً لعدم قانونية أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية، ولأنهم غير مسجلين في أي مكان، فقد توجّب علينا اختيار العينة من خلال

التشبيك(١٦). لقد تم تحديد أوضاعهم مستعينين بما اكتسبناه من معرفة أثناء قيام (المنظمة) بإعداد الدراسة الاستطلاعية عنهم، كما وقد استعنّا بمشرفي المناطق والمتطوعين الذين جرى اختيارهم من داخل المخيمات والتجمّعات ممن يستطيعون تحديد أماكن مثل تلك العائلات.

مقابلات شبه بنيوية

تهدف المقابلات الشبه بنيوية إلى التعرّف على المزايا الاجتماعية الاقتصادية المحددة التي تميّز هذه الفئة المُستهدفة من اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية، وقد تم تنظيم تلك الميزات وفقاً لأربعة قيود أو مداخل هي:

١- نموذج الدخل والنفقات
٢- الحوادث النموذجية
٣- فرص اخرى للدخل
٤- المنظمة/الجمعية المساعدة - الدعم

لقد أظهرت النتائج الأولية أن حوالي ٧٥% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين تم استطلاعهم يعيشون في المنطقة الجنوبية من لبنان (صور وصيدا)، يليها منطقة البقاع. أما أل ١٩٣ عائلة التي تم اختيارها عشوائياً، ممن تم استطلاعها أيضاً فقد كانت كما يلي: ٥٠ عائلة في صور (عبر ٢٠ تجمّع ١٥ داخل مخيم الرشيدية و ١٥ في برج الشمالي) إضافة إلى ٥٠ عائلة في صيدا (مخيم عين الحلوة) و ٤٨ عائلة في البقاع و ٣٠ عائلة في الشمال و ١٥ عائلة في بيروت.

المجموعات المركزية

لقد تم إعداد المجموعات المركزية كوسيلة للحصول على منظورات واستبصارات متعددة تجاه الحياة اليومية للأفراد، والشعور المشترك لهؤلاء الأفراد تجاه محيطهم وتجاه الآخرين الذين يعيشون من حولهم. أما الهدف من ذلك فهو الإطلاع على الظروف المعيشية العامة لهؤلاء الناس (الديموغرافية والصحية والتعليمية إلخ...) والتعرّف إلى الصعوبات التي تواجههم ومدى انخراطهم في المجتمع. لقد تم استطلاع عشرة مجموعات مركزية في مناطق مختلفة، وقد سبق تجهيز مجموعات الأسئلة التي طرحت على تلك المجموعات، كما تمت إدارة وتنظيم تلك الحلقات من قبل منسق للحوار. هذا، وقد ضمّت كل حلقة من تلك الحلقات ما بين ثلاثة وثمانية أشخاص ممن –بحكم عملهم في المنطقة- يتمتعون بدراية تامة عن امور التعليم والصحة والأوضاع المعيشية والاجتماعية الاقتصادية داخل مجتمعهم أو في المكان الذي كانت المقابلة تجري فيه.

تجميع وتدقيق المعلومات

كافة البيانات المتحصّل عليها من خلال الاستبيانات والمقابلات الشبه بنيوية ومقابلات المجموعات المركزية قد جرى تجميعها ثم تدقيقها بهدف الوصول إلى تقرير أكثر تفصيلاً ودقة. عدداً من الأسر المستطلعة، ممن اختيروا عشوائياً، قد أعيد استطلاعها للتأكد من صحة ودقة الإجابات، وعلاوة على ذلك، جرى مراجعة البيانات ثانية مع مصادر معلومات معترف وموثوق بها، كتلك التابعة للأونروا وبعض المنظمات الغير حكومية (NGO) وبعض الإصدارات الحكومية والغير حكومية، والتي أوردناها في صفحة المراجع.

تجنيد الطاقم وتدريبهم

لقد تم تجنيد ١٨ متطوعاً على أساس خبرتهم السابقة في مجال اعمال المسح الميدانية المنهجية ، إضافة إلى خمسة مشرفين آخرين –واحد لكل منطقة- لمتابعة تعبئة الاستبيان، كل في المنطقة التابع لها. هذا، وقد قمنا بتدريب المتطوعين، شارحين لهم الأهداف التي يرمي إليها المشروع وذلك للتأكد من استيعابهم الكامل وإدراكهم التام لِكُنه الاستبيان، كذلك فقد تم تدريب أعضاء (المنظمة) والمتطوعين على كيفية إدخال البيانات، حيث جرت الاستعانة بخمسة متطوعين بدوام كامل واثنان بدوام جزئي من أجل إدخال البيانات.

صعوبات العمل الميداني

للتعويض عن النقص في الاستبيانات في عدد من المناطق قمنا بزيادة عددها في مناطق أخرى، خاصة في البقاع وصيدا، حيث تمت تعبئتها من قبل عدد من اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية في هاتين المنطقتين. كذلك فقد امتنع عدد من هؤلاء اللاجئين عن تعبئة نماذج الاستطلاع، خاصة أولئك المتواجدين في بيروت وبعض الإسلاميين المتواجدين في منطقة صيدا، وذلك بسبب وضعهم القانوني الحساس.

بعض المشاكل العامة التي واجهت فرق العمل الميداني التي جرى الإبلاغ عنها هي:

- قلة المعلومات التي قدمها اللاجئون المستطلعون فاقدو الأوراق الثبوتية بسبب وضعهم القانوني.
- كان من الضروري تضمين الاستبيان سؤالاً عن الدعم المالي الذي يتلقونه من أقاربهم في الخارج.
- الفترة الزمنية المحددة للعمل الميداني كانت قصيرة جداً.

- لم تكن الأسئلة المتعلقة بالصحة بالعمق المطلوب أو الكافي لإعطاء صورة شاملة عن الأوضاع الصحية للأسرة وخاصة لدى اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية
- انعدام الثقة وقلة الترحيب من جانب عدد من الأسر بسبب كثرة الاستطلاعات التي مروا بها دون تحقيق أية نتائج ملموسة بالنسبة لأوضاع تلك الأسر.
- منع بعض الفصائل لعناصرها من تعبئة الاستبيان.
- كان الخوف والتحفظ ظاهرين على بعض الأشخاص وخاصة المجموعة المستهدفة بالاستطلاع (فاقدي الاوراق الثبوتية).

من ناحية أخرى، كان عدد من طواقم العمل الميداني متحمّسين جداً للاستبيان وللدارسة ككل. كذلك رحّب العديد من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية بالمسح الاستطلاعي معتبرين هذه البادرة جهداً إيجابياً داعماً لحالتهم.

تحليل المعلومات الحاسوبي

بالنسبة لهذا المشروع، تم استخدام برنامج (CSPro) أي برنامج منظومة معالجة الإحصاءات والدراسات الاستطلاعية وهو عبارة عن مجموعة منظومات تقوم بإدخال وملائمة وجدولة وتصنيف البيانات الإحصائية والاستبيانية. وهذا البرنامج المستخدم يجمع ما بين المزايا التي يتمتع بها نظام (IMPS) أي نظام معالجة الدمج الدقي، وتلك التي يتمتع بها النظام (ISSA) أي النظام التداخلي لتحليل المسح الاستبياني. وهكذا، فإن برنامج (CSPro) يستخدم قاموس البيانات ليعطينا توصيفاً مشتركاً لكل ملف بيانات مستخدم. إن البيانات أو المعلومات المتولّدة و/أو المحوّرة بواسطة نظام (CSPro) يمكن نقلها إلى منظومة قاعدة البيانات، وحالما يتم إدخال البيانات يجري نقل المعلومات مباشرة إلى منظومة (SPSS) التي هي عبارة عن مجموعة منظومات إحصائية جرى تصميمها لتقوم ببحوث كمية على البيانات التحليلية.

لقد تم القيام بتحليل البيانات وجاءت نسب البيانات الواردة بهذا المستند متباينة. لتوضيح ذلك، إن النسب قد بنيت على أساس العدد الفعلي للإجابات: بالنسبة لبعض الأسئلة كانت الإجابة بالكامل من داخل النموذج بينما بالنسبة لأسئلة أخرى اعتمدت الإجابات على فئة (شريحة) المجيب (مثلاً: رب الأسرة، لاجئ فاقد الأوراق الثبوتية ... إلخ) وتم أخذ النسب بناءً على الإجابات داخل كل فئة (شريحة). وفي حين أن الاستبيان موجّه إلى رب الأسرة، إلا أن عدد من الأسئلة كان يتعلق بكافة أفراد الأسرة. وبالتالي تؤخذ الإجابة على أنها إجابة كل فرد من أفراد تلك الأسرة.

أما بالنسبة للإجابات المتعلقة بالمسكن وبالمحيط السكني فلم يتم تقسيم الإجابات إلى فئات نظراً لأن كافة من جرى استطلاعهم يعيشون في نفس المخيم أو نفس التجمع السكاني، وبالتالي فإن ظروفهم السكنية والبيئية واحدة.

نتائج المسح الاستطلاعي

إن نتائج هذا المسح الاستطلاعي الواردة بهذا القسم إنما تلقي الضوء على النتائج الهامة المتعلقة باللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية في لبنان، كما وتورد مقارنات بين اللاجئين المسجلين والغير مسجلين كلما أسهم ذلك في بلورة أوضاع اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية. إن كافة النسب قد تم تقريبها إلى أقرب ٠,٥.

من النتائج الهامة التي تمخضت عنها الدراسة وجود تعقيدات تؤثر في سبل العيش وفي الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية، نظراً لوضعهم القانوني، وبالتالي لوجود قيود تحول دون تمتعهم بالخدمات وبالفرص، بما في ذلك خدمات التعليم والخدمات الصحية والعمل. وتظهر النتائج أيضاً أن استمرار هذا الأمر لما يربو على ٣٠ سنة قد دفع العديد من هؤلاء اللاجئين إلى استخدام وسائل غير شرعية في محاولة منهم لشرعنة أنفسهم من أجل البقاء ومن أجل رعاية أسرهم.

نتائج ديموغرافية

لقد شمل هذا المسح الاستطلاعي ٣٩ مخيماً وتجمعاً موزعة على المناطق اللبنانية الأربعة، حيث جرى استطلاع ما مجموعه ٩٥٨٢ لاجئاً فلسطينياً: منهم ٦٢١٧ مسجلين و ١٦٢٠ غير مسجلين و ١٧٤٥ من فاقدي الأوراق الثبوتية . لقد أظهرت إحصاءات الاستبيان أن متوسط عدد أفراد الأسرة هو ٥,٥ فرداً، وهو ما يتوافق مع "المجموعات المركزية" التي قدرت متوسط عدد أفراد الأسرة ما بين ٥ و٦ أفراد. ومما هو شائع وجود أسر موسّعة (تشمل الأقارب) تعيش معاً تحت سقف واحد.

بغضّ النظر عن الوضع القانوني، يعيش جميع اللاجئين معاً داخل المخيمات والتجمعات السكنية، إذ ليس هنالك أية مشاكل (من الناحية الديموغرافية) تعترض سبيل اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية، بحسب ما أكدته "المجموعات المركزية".

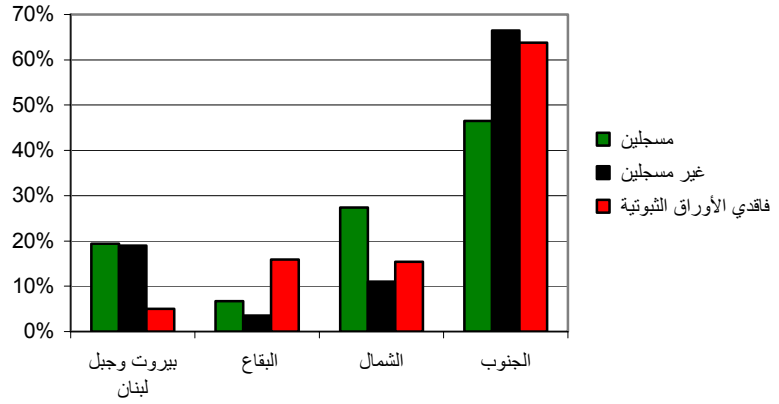

الرسم ٤-١: توزيع إجمالي اللاجئين الفلسطينيين بحسب المناطق

يظهر الرسم ٤-١ أن غالبية اللاجئين الذين تم استطلاعهم (٥٣%) يعيشون في المنطقة الجنوبية من لبنان، ومن خلال عيّنات الأسر المستطلعة يتضح أن ٦٤% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يعيشون في الجنوب، بينما تُعتبر منطقة البقاع ثاني أكثر المناطق اكتظاظاً بمثل هذه الفئة من اللاجئين.

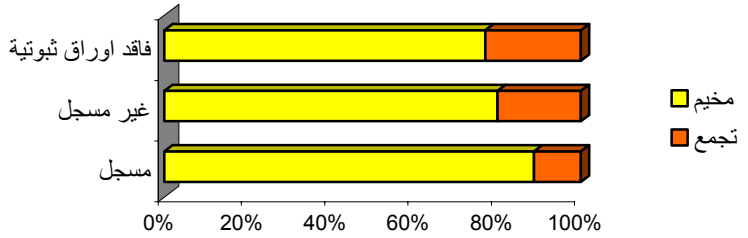

الرسم ٤-٢: توزيع فئات اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات والتجمعات

يظهر الرسم ٤-٢ توزيع إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين (ممن تم استطلاعهم) داخل المخيمات والتجمعات السكنية. بالرغم من أن معظم اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يعيشون داخل المخيمات ، إلا أن الـ ٢٣% منهم الذين يعيشون داخل تجمعات سكنية هم الأكثر عرضة للمضايقات من قبل السلطات اللبنانية، مما يجعل تواجدهم داخل تلك التجمعات أكثر تحدياً.

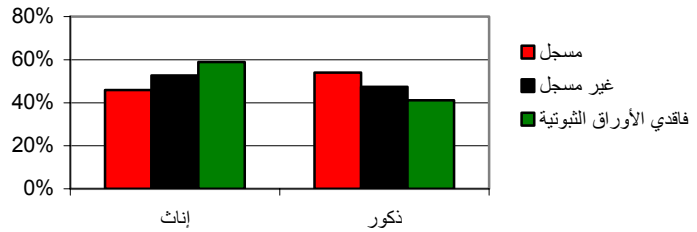

الرسم ٤-٣: توزيع فئات اللاجئين الفلسطينيين بحسب الجذر داخل المخيمات والتجمعات

يظهر الرسم ٤-٣ أن نسبة العينة السكانية من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية هي ٥٩% ذكور و٤١% إناث، بينما إجمالي نسبة النساء اللاجئات إلى الرجال اللاجئين هي ٥٠,٥% إلى ٤٩,٥% أما الفرق في نسبة الرجال اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية فيمكن تفسيرها بطريقتين: من الأرجح أن يكون الملتحقين بالثورة الفلسطينية من الرجال[١٩]، ثم أن معظم النساء يتبعن هوية الرجل، فإذا ما تزوجت امرأة من فاقدي الأوراق الثبوتية من لاجئ مسجّل، فإنها وأولادها يصبحون مسجلين.

الرسم ٤-٤ ادناه يظهر أن غالبية اللاجئين الفلسطينيين هم من العازبين، فالعينة المستطلعة أثبتت أن نسبة العازبين بين هؤلاء فاقدي الأوراق الثبوتية بلغت ٧٣,٥% بينما بلغت ٦٦,٥% لدى اللاجئين الغير مسجلين و ٦١% لدى اللاجئين المسجلين، في حين أن نسبة المتزوجين لدى فئة فاقدي الأوراق الثبوتية بلغت ٢٢,٥% بينما بلغت ٢٨% لدى اللاجئين الغير مسجلين و ٣٠,٥% لدى اللاجئين المسجلين. أما النسب المتبقية فقد توزعت ما بين الخاطبين والمنفصلين والمطلقين والأرامل.

إن ارتفاع نسبة العازبين وانخفاض نسبة المتزوجين لدى اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية إنما هي ملفتة للنظر ويمكن أن تُعزى إلى أوضاعهم القانونية وإلى كونهم –في حقيقة الأمر- لا يستطيعون الزواج رسمياً[٢٠]، إضافة إلى أن تكاليف الزواج لدى البعض منهم تعتبر باهظة.

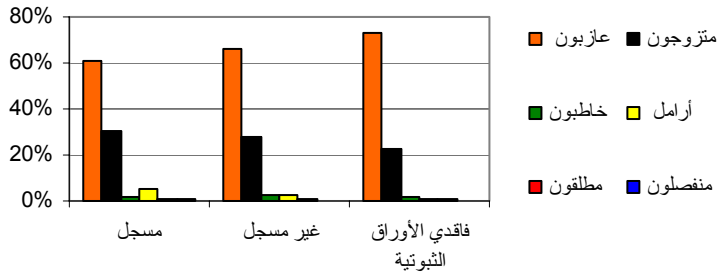

الرسم ٤-٤: الحالة الاجتماعية بحسب فئات اللاجئين الفلسطينيين

إن الارتفاع في نسبة الشباب يعتبر عنصراً هاماً لأنه يؤدي إلى ارتفاع نسبة "العازبين" لدى فئة اللاجئين فاقدي الاوراق الثبوتية.

الرسم ٤-٥ ادناه يظهر أن نسبة الأطفال الذين هم دون التاسعة من العمر لدى فئة فاقدي الأوراق الثبوتية تبلغ ١٩,٥% من إجمالي عدد هذه الفئة، ونسبة من هم بين ١٠ و١٧ سنة هي ٢٨,٥%، وبجمع هاتين النسبتين معاً نحصل على ٤٨%، التي هي نسبة من هم دون سن الزواج من فاقدي الأوراق الثبوتية. أما نسبة العاملين والبالغين (أي من هم بين ١٨ و٦٥ سنة) لهذه الفئة أيضاً فتبلغ ٥١,٥%، في حين أن متوسط أعمارها هو ٣٣ سنة، كما وأن نسبة من تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة هي فقط ١%.

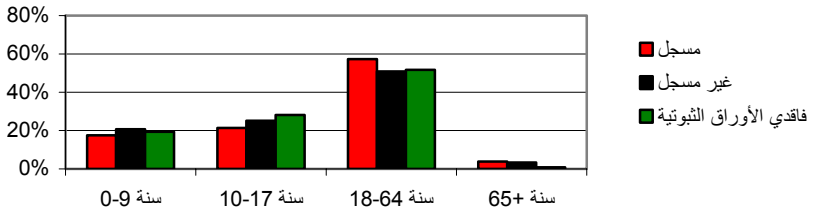

المستندات والوثائق

في حين أن بعض اللاجئين المسجلين (٤,٥%) وغير المسجلين (٢%) ممن يعيشون داخل المخيمات والتجمعات يحملون
الجنسية اللبنانية،
فإن لا أحد من فاقدي الأوراق الثبوتية يحمل الجنسية اللبنانية، بالرغم من أن بعضهم يحملون وثائق تسجيل أخرى، عند سؤال هؤلاء عن نوع المستندات التي
يمتلكونها والجهة التي أصدرتها، تبيّن أن معظمهم يحمل وثائق تسجيل صادرة اما من الأردن او من سوريا أو مصر أو العراق (أنظر الرسم رقم ٤-٨). وفي حين أن بعض هؤلاء قد ولد في بلاد أخرى إلا أن كافة الذين تم استطلاعهم كانوا من اصلٍ فلسطيني. لقد راكم اللاجئون الفلسطينيون عدداً من المستندات القانونية التي تثبت شخصيتهم أو تعرّف بهم[٢١] طوال تاريخهم العائلي. وكما يتضح من الرسم ٤-٦ أدناه، فإننا عند سؤالنا لهم عن عدد المستندات القانونية الموجودة بحوزتهم –دون التأكد من صلاحية تلك الوثائق في لبنان- أجاب ٩٣,٥% من اللاجئين المسجلين بأن لديهم وثيقتين أو أكثر، أما غالبية الغير مسجلين (٧٥,٥%) فيملكون وثيقة قانونية واحدة، في حين أن ٦٤,٥% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يملكون وثيقة تعريف واحدة. هذا الرقم المرتفع في نسبة اللاجئين فاقدي الاوراق الثبوتية الذين بحوزتهم وثيقة تعريف واحدة على الاقل يقودنا إلى استنتاجين:

١- إن الهوية الفلسطينية لدى غالبية هذه الفئة يمكن إثباتها بسهولة.

شرح الوضع القانوني

في لبنان، الرجال فقط هم الذين يمنحون الجنسية والوضع القانوني لاسرهم: أي إذا تزوجت انثى لاجئة (فاقدة الأوراق الثبوتية) من ذكر وضعه القانوني (فلسطيني مسجل أو غير مسجل أو لبناني) فإنها وأطفالها يكتسبون وضع ذلك الرجل.

ولكن، في حال تزوج رجل لاجئ (فاقد الأوراق الثبوتية) من انثى وضعها قانوني فلا يحق له ولا لأولاده الاستفادة من وضعها القانوني، فالرجل يظل (فاقد الأوراق الثبوتية) وكذلك الأبناء. أما الزوجة فتحتفظ بوضعها السابق (مسجلة- غير مسجلة- مواطنة لبنانية.

يظهر هذا المسح الاستطلاعي عدداً من العائلات التي تتمتع فيها المرأة المتزوجة بوضع قانوني معترف به، أما أطفالها فلا. بل أن هؤلاء الأطفال يتركون لمواجهة كافة الصعوبات التي يواجهها فاقدي الأوراق الثبوتية.

٢- بالنسبة لهذه الغالبية، من الممكن تعقب ملفاتها وطلب التعاون من الجهات المصدرة للوثائق التي يحملونها، لتخليصهم وتخليص المتحدرين منهم (أي ذريتهم) من الوضع الحالي الذي هم فيه.

ولكن هنالك ١٣,٥% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية ممن لا يملكون وثائق قانونية، بعضهم متحدر من والدٍ أو من والدين فاقدين للأوراق الثبوتية، ولم يتم تسجيلهم عند ولادتهم. البعض الآخر يحمل وثائق ولادة أو وثائق تعريف صادرة عن المخاتير الموجودة في المنطقة التي يعيشون فيها، ولكن هذه المستندات غير كافية لشرعنة إقامتهم في لبنان ولا تخولهم الحصول على الخدمات، كالعناية الصحية والتعليم.

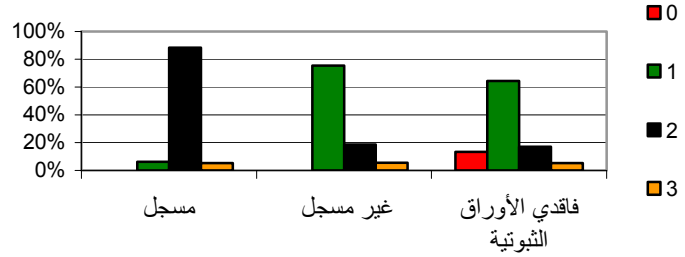

الرسم ٤-٦: عدد المستندات القانونية المستحصل عليها

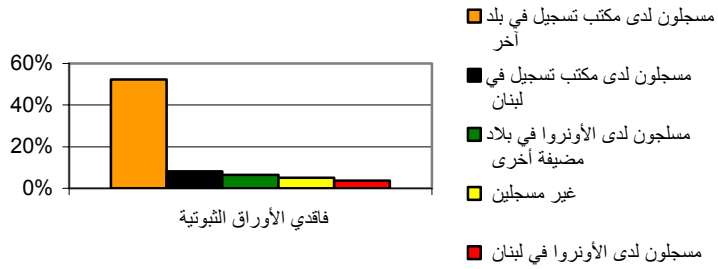

الرسم ٤-٧: جهات إصدار الوثائق والمستندات الثبوتية

يظهر الرسم ٤-٧ أعلاه النسب التالية فيما يخص أسر اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية (من خلال سؤال موجه الى رب الاسرة):

- ٥٢,٥% مسجلون لدى دوائر التسجيل في دولة أخرى.

- ٨% مسجلون لدى دوائر التسجيل في لبنان.
- ٦,٥% مسجلون لدى الأونروا في دول أخرى.

أما الباقين من فاقدي الأوراق الثبوتية فقد ذكروا جهات إصدار متنوعة أخرى مثل منظمة التحرير الفلسطينية، القابلات القانونيات/المستشفيات، والمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (في دول خارج تفويض الأونروا) إلخ...

وتجدر الإشارة إلى أن ٥% فقط من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية قد أكدوا عدم تسجيلهم سابقاً. ولكن، بالرغم من تعذر تمثيل ذلك، فإن عدداً من هذه الفئة من اللاجئين قد تحصلوا على مستندات قانونية من سلطات معترف بها داخل لبنان، وذلك بموجب أوراق ثبوتية مزوّرة.

قصة محمد

ولد محمد في حيفا عام 1938، وفي خضم الحرب العربية "الإسرائيلية" عام 1948 اضطر إلى الهرب مع أفراد عائلته إلى العراق. مكثت الأسرة في العراق والتحق أبناؤها بالمدارس هناك حتى الثمانينيات، حين أصبحت الأوضاع صعبة في ظل حكم صدام حسين. في العام 1982 أضحى وضع الأسرة مزرياً، فاضطر محمد إلى مغادرة العراق بموجب وثيقة سفر فلسطينية صادرة من العراق، تاركاً باقي أفراد العائلة خلفه.

وصل محمد إلى لبنان ودخلها بطرقة قانونية بموجب تلك الوثيقة، ولكن أثناء الحرب الأهلية اللبنانية عام 1982 فقد محمد وثيقته.

قصد محمد الأمن الداخلي والسفارة العراقية للإبلاغ عن ضياع وثيقة سفره، ولكن حتى الآن لا يزال محمد بلا أوراق ثبوتية. حاول محمد متابعة موضوعه لدى السفارة العراقية ولكنه أبلغ بأن عليه مراجعة وزارة الخارجية في العراق، وهذا الأمر غير ممكن فوزارة الخارجية في العراق، وهذا الأمر غير ممكن في ظل وضعه ووضع العراق الحاليين. لا يزال محمد يحتفظ بصورة من وثيقة سفره العراقية وصورة من بطاقة هويته.

عام 1967 تزوّج محمد من فلسطينية لبنانية ورزق مكنها بأربعة أولاد ليس لدى أي منهم أكثر من شهادة ميلاد. الأكبر بينهم يبلغ 17 سنة من العمر وهو معاق جسدياً مما يجعله غير قادر على العمل. خضع لأربع عمليات جراحية في الظهر وثلاثة في الركبة إضافة إلى عملية فرحة في المعدة. الظروف الحياتية لهذه العائلة قاسية جداً، إذ نظراً لعدم قدرة أي من أفرادها على العمل فإنها تعيش على الصدقات وعلى المساعدات المالية التي يرسلها لها فاعلي الخير المسافرين بالخارج. كما ذهب محمد إلى منظمات محلية طالباً المساعدة تطلب منه تلك المنظمات تعريفاً شخصياً. أما أولاده فليس بمقدورهم مغادرة المخيم مثل أولاد اللاجئين الآخرين نظراً لعدم حيازتهم على أي تعريف رسمي.

"إنني أعيش في سجن ولا أستطيع مغادرة المخيم كي أشتغل، وحتى لو وصار صادفتني فرصة للعمل كناطور بناية فلن يمكنني ذلك لأنهم سيطلبون الإطلاع على بطاقة هويتي، وأنا لا أملك واحدة".

"إنني أناشد الناس من ذوي القلوب الرحيمة كما وأناشد أي شخص لديه ضمير كي يساعدوني على حل مشكلتي لأن وضعي أليم جداً".

ليتمكن من إتمام تعبئة نموذج الاستبيان قام هذا الرجل بجمع كافة مستندات وتسجيلات عائلته، التي يعود بعضها إلى أيام الانتداب البريطاني على فلسطين.

يوضح الرسم ٤-٨ أدناه نسب اللاجئين الفلسطينيين بحسب فئاتهم، ممن مر بدولة مضيفة أخرى قبل وصوله إلى لبنان. معظم اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية (أي ٨٤%) قد مروا عبر دولة مضيفة أخرى، مع العلم أن ذلك ينطبق على ١١% فقط من اللاجئين المسجلين و٣٥% من الفلسطينيين الغير مسجلين. من بين اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية نجد أن ٧٧% ممن مروا بدولة مضيفة أخرى قبل وصولهم إلى لبنان قد دخلوه عام ١٩٧٠ أو ما بعد. أما ألـ ٢٣% الباقين فإن قسماً منهم يشمل رب أسرة وُلد في لبنان.

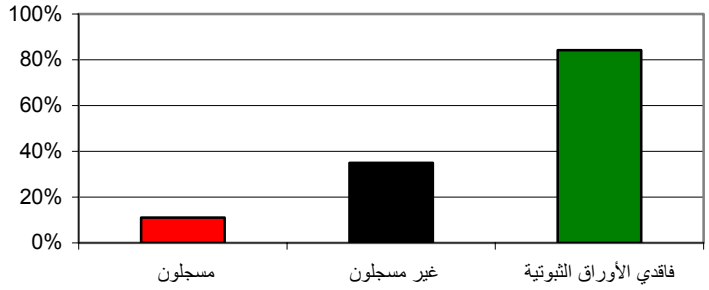

الرسم ٤-٨: اللاجئون الذين عاشوا في بلد آخر قبل وصولهم إلى لبنان

حددت الدراسة أيضاً البلدان التي عاش فيها الـ ٨٤% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية قبل وصولهم إلى لبنان: ٦٤,٥% منهم عاشوا في الأردن و ٥٥,٥% في سوريا و ٢٠,٥% مصر و١٢% عاشوا في العراق(٢٣). أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع نسبة الذين مروا بالأردن هو ارتباط ذلك بأحداث "أيلول الأسود"(٢٤) التي جرت هناك عام ١٩٧٠. كثيرون من الفلسطينيين تركوا الأردن إثر الأحداث وآخرون تم ترحيلهم لاحقاً إلى سوريا.

القيود على التنقلات

من المعروف جيداً أن اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية مقيدوا الحركة خارج المخيمات والتجمعات لأنهم عرضة للتوقيف من قبل السلطات اللبنانية لعدم حيازتهم أوراق ثبوتية صالحة. حوالي ٩٤,٥% من هذه الفئة قالوا

أنهم واجهوا قيوداً في تحركاتهم خارج المخيمات و ٩٥% أيضاً أكدوا مصادفتهم لقيود أثناء تحركهم في أنحاء البلاد. إضافة لذلك، أفاد ٨٨% منهم ان هذه الصعوبات تحد من رغبتهم في التنقل. معظم هذه الفئة افصحوا عن ميلهم لتفضيل البقاء داخل المخيم الذي يعيشون فيه نظراً لأن السلطات اللبنانية لا تدخله.

ويُعتبر التنقل أكثر خطورة بالنسبة للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية، الذين يعيشون داخل التجمعات، حيث أن ٩٧% منهم يواجهون قيوداً على تحركاتهم خارج تلك التجمعات و في أرجاء البلاد.

نظراً لهذا التهديد الدائم والمستمر فإن معظم اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية (٩٦%) أفادوا بأن هذا التهديد يؤثر على رغبتهم بالتنقل.

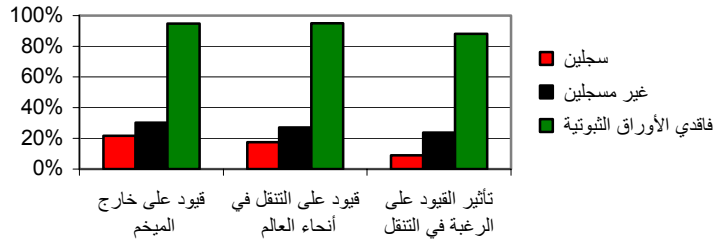

الرسم ٤-٩: القيود المفروضة على الحركة والتنقل

يبرز الرسم ٤-٩ حالة الحصار التي يعيشها اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية ومعهم أبناؤهم. إنهم يواجهون ثلاثة أضعاف القيود التي يواجهها اللاجئون المسجّلون والغير مسجلين. ونتيجة لهذه القيود فإن وصولهم إلى أسواق العمل والمؤسسات والخدمات الواقعة خارج المخيمات يظل محدوداً، الأمر الذي يضاعف صعوباتهم اليومية.

الحصول على الخدمات

إحدى النقاط المثيرة للدهشة ، التي أبرزها كل الذين تم استطلاعهم من فاقدي الاوراق الثبوتية هي الحصول على الخدمات، فهم يواجهون معوقات لا نظير لها مقارنة باللاجئين الفلسطينيين المسجلين وغير المسجلين.

أولى واهم تلك المعوقات هي حظر خدمات الأونروا عليهم، وهو ما يعتبر مشكلة حادة لهم، على اعتبار ان الأونروا تقدّم خدمتين هامتين داخل المخيمات هما التعليم والصحة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدداً قليلاً جداً من هؤلاء اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يستطيع الوصول إلى خدمات الأونروا سواء اكانت صحية أو تعليمية، لأن ذلك يعتمد على مدى توفرها، علاوة على إعطاء الأفضلية دوماً

للاجئين المسجلين. ففي حين أن ٧٧,٥% من اللاجئين المسجلين و٢٣,٥% من اللاجئين الغير مسجلين يستفيدون من خدمات الأونروا، نجد أن ٦% فقط من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يستفيدون من تلك الخدمات. هذه الـ ٦% تتألف في غالبيتها من أبناء تلك الفئة الذين يلتحقون بالمدارس بصفة "مستمعين" وليس كمشاركين فعليين، أي أنهم لا يمنحون شهادات رسمية. لذلك، عند بلوغ هؤلاء الطلبة "المستمعون" الصف الرابع من مرحلة التعليم المتوسط[٢٥]، أي حيث تفرض امتحانات حكومية رسمية، فإن خيارهم الوحيد هو ترك المدرسة لعدم قدرتهم على توفير المستندات الرسمية التي تثبت هويتهم. (أنظر أيضاً القسم المتعلق بالتعليم).

وفي حين أن عيادات الأونروا ممنوعة على اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية، نجد أن بعض هؤلاء يحاولون الوصول إلى تلك العيادات بطرق ملتوية، كاستخدام بطاقة هوية مزورة أو باستخدام بطاقة هوية لاجئ آخر. ومع أن الظروف الحياتية لتلك الفئة تدفعهم للجوء إلى مثل هذه الأساليب المواربة، إلا أن ذلك لا يعتبر قياساً ولا هو حل مقبول للوصول إلى الخدمات المذكورة.

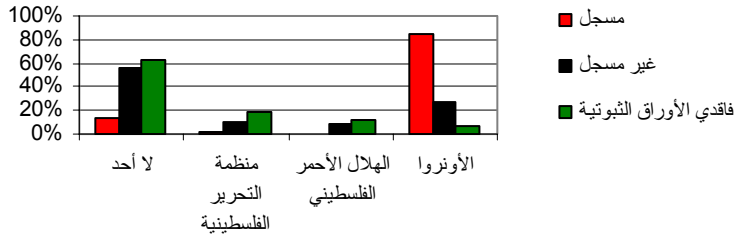

الرسم ٤-١٠: الجهات الرئيسية التي توفر الخدمات للاجئين الفلسطينيين

يظهر الرسم ٤-١٠ أن اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يعوضون بشكل أساسي عن الخدمات التي يفتقدونها لدى الأونروا بحصولهم –أكثر من سواهم- على خدمات من جهات أخرى، حيث أن ١٢% منهم يحصلون على مساعدات من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (PRCS) في حين أن أقلية من اللاجئين المسجلين والغير مسجلين تستفيد من هذه الجهة، كما وأن ١٧% منهم يستفيدون من الخدمات التي توفرها منظمة التحرير الفلسطينية (PLO). ولكن بالمقابل، يدعي ٦٠% من هذه الفئة عدم استفادتهم من الخدمات المجانية أو الإعانات المالية التي تقدّمها أي من المنظمات[٢٦].

هنالك حقيقة أخرى غير متوقعة أظهرتها نتائج هذا الاستبيان. فبالرغم من إعلان الأونروا بأنها تسهل للاجئين الغير مسجلين حصولهم على خدماتها منذ

مطلع ٢٠٠٤، فإن عدداً قليلاً من هؤلاء اللاجئين على دراية بهذا الأمر، ولكي نتحرى صحة ذلك اجتمعنا بالأونروا[٢٧] التي أكدت لنا أنه بإمكان اللاجئين الغير مسجلين الحصول على خدماتها كما ويمكنهم الاستفادة من قائمة "حالات العسر الشديد"، ولكن ذلك لم يصرح عنه علناً لأن الأونروا تعتمد على تناقله وتعميمه شفهياً. إن قرار الأونروا بعدم التصريح العلني عن ذلك يفسّر جزئياً عدم معرفة اللاجئين الغير مسجلين بتوسيع الأونروا خدماتها لكي تشملهم.

إدراك وتفّهم اللاجئين

يتناول هذا القسم الصعوبات التي تواجه اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية واللاجئين الغير مسجلين، باعتبارها نتيجة مباشرة لوضعهم القانوني، كما يتناول مدى تفهمهم وإدراكهم لبعض عناصر هذا الوضع الذي هم فيه.

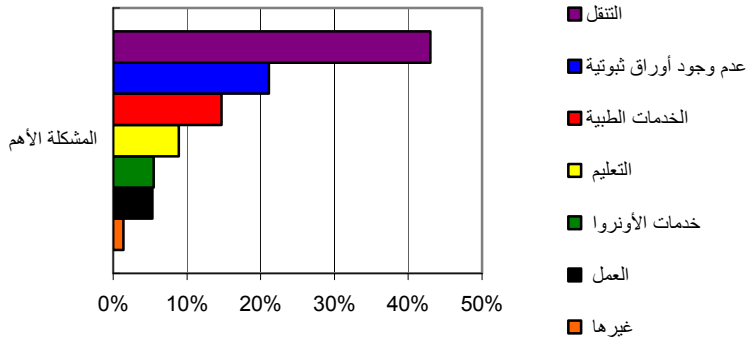

الرسم ٤-١١: المشكلة الاهم التي تواجه اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية

عند طرح السؤال المفتوح الذي استدعى تسمية وتصنيف المشكلات الرئيسية الناجمة عن الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية، جاءت الإجابات بالدرجة الاولى من الاهمية على النحو التالي:

٤٣%: القيود على الحركة والتنقل.
٢١%: التسجيل/عدم وجود أوراق ثبوتية.
١٥% الحصول على الخدمات الصحية.

وهذا ما يوضحه الرسم ٤-١١.

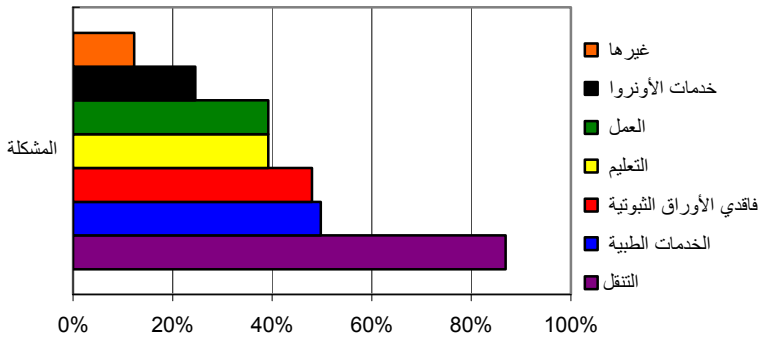

الرسم ٤-١٢: المشكلات التي يواجهها فاقدي الأوراق الثبوتية

لو أننا ألقينا نظرة على أهم ثلاثة مشكلات (الرسم ٤-١٢) التي تواجه اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية لظهر لنا اختلاف طفيف في ترتيب هذه القائمة. ففي حين ظلت مشكلة القيود على الحركة والتنقل (٨٧%) هي المشكلة الاولى فإن ثاني أهم مشكلة هي ما يتعلق بالرعاية الصحية (٥٠%) يليها عدم حيازة أوراق ثبوتية/عدم التسجيل (٤٨%) ثم عدم الحصول على التعليم (٣٩%) وعدم الوصول إلى سوق العمل (٣٩%) وأخيراً عدم الحصول على خدمات الأونروا (١٠%).

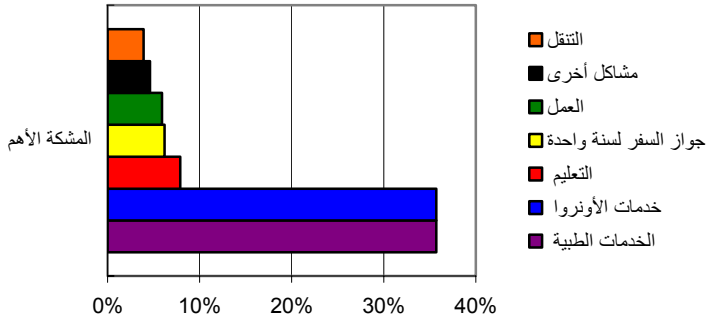

الرسم ٤-١٣: المشكلة الاهم التي تواجه اللاجئين غير المسجلين.

بالمقارنة، يُظهر الرسم ٤-١٣ أن اللاجئين الغير مسجلين يعتبرون المشكلة الأهم لديهم هي الحصول على الخدمات الصحية التي أصبحت تشملهم (٣٥,٥%) يليها الحصول على خدمات الأونروا عامة (٣٥,٥%) ثم التعليم (٨%). وفي حين

يواجه معظم اللاجئين الفلسطينيين ظروفاً معيشية صعبة، نجد أن اللاجئين الغير مسجلين ليسوا على علم بإمكانية حصولهم على خدمات الأونروا، كما ونجد أن اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يعيشون أشد الظروف قساوة وصعوبة نتيجة لوضعهم القانوني.

حق العودة

إن حق العودة هو جزء غامر من القضية الفلسطينية وهويتها، فقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي صدر في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ قد أعطى اللاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك بيوتهم، الحق بالعودة في أقرب موعدٍ ممكن[٢٨]. أما الذين يختارون عدم العودة فسيتم تعويضهم عن فقدان أو ضياع ممتلكاتهم، ولكن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ حتى يومنا هذا.

لقد انقضى ما يناهز ٥٧ سنة على اتخاذ القرار رقم //١٩٤// ولا يزال حق العودة موضوعاً شديد الانفعالية، فهو يثير –بالنسبة للاجئ الفلسطيني- مجالاً واسعاً من التصورات تتعلق بما يقتضيه "حق العودة": إنه يعني –بالنسبة للبعض- العودة إلى منازلهم في المدن والقرى التي جاؤوا منها، أما بالنسبة للآخرين فهو يعني حلاً لمشكلتهم يكون أقل طوباوية وأكثر واقعية.

في بعض الحالات كان اللاجئون يشعرون أن طرح مثل هذا السؤال يعني مطالبتهم النظر في تسوية أو بديل لحق العودة، فكانوا يشعرون بالإهانة إزاء ذلك، وبالتالي كان ردّهم دفاعياً.

وبغضّ النظر عن مجالات التفسيرات فإن معظم الفلسطينيين يظلون ملتزمين بحق العودة إلى منازلهم، فلا الزمن ولا المشقّة استطاعا الانتقاص من هذا الحق.

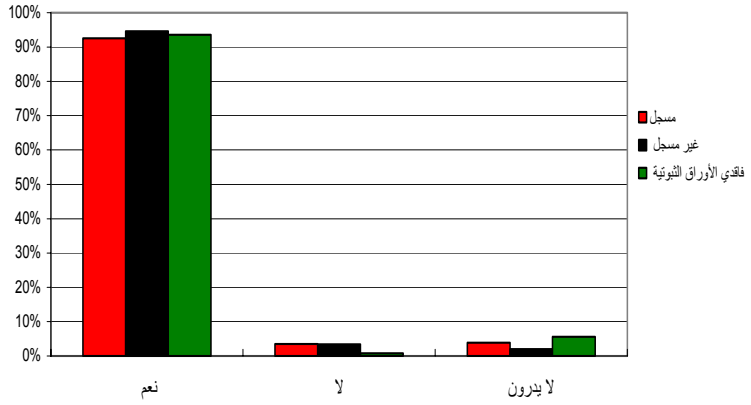

الرسم ٤-١٤: حق العودة إلى فلسطين

يشير الرسم ٤-١٤ إلى أنه عند طرح السؤال بشأن حق العودة كان رد ٩٣,٥% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية و ٩٤,٥% من اللاجئين الغير مسجلين و ٩٢,٥% من اللاجئين المسجلين مع العودة الى فلسطين. في حين ان ٣,٥% فقط من اللاجئين المسجلين وكذلك٣,٥% من اللاجئين الغير مسجلين وأقل من ١% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية قالوا أنهم لا يريدون العودة. إلا أن ٥,٥% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية ردوا بأنهم لا يدرون مقارنة بـ٤% من اللاجئين المسجلين و ٢% من اللاجئين الغير مسجلين.

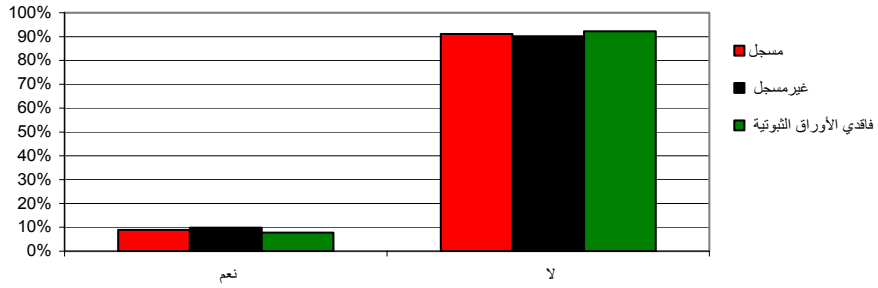

الرسم ٤-١٥: التعويض كبديل لحق العودة

الأوضاع الصحية

لقد أسهمت الظروف المعيشية داخل المخيمات والتجمعات في تردي صحة اللاجئين بشكل عام. هذا، ويعتمد اللاجئون المسجلون –في الغالب- على خدمات الأونروا وإعاناتها المجانية، بينما يعتمد كل من اللاجئين الغير مسجلين واللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية بشكل أساسي، على الخدمات الصحية التي تقدمها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مقابل رسوم محددة، وهذا يعود بشكل رئيسي إلى سهولة الوصول إلى تلك الخدمات وإلى القدرة على تسديد تلك الرسوم. ولكن، كليهما (أي الأونروا وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني) تقتصر خدماتهما على الرعاية الصحية الأساسية، وهذا لا يسهم في تحسين الصحة العامة للاجئين.

لقد لوحظ أيضاً ازدياد حالات الإعاقة الجسدية وحالات الاضطراب النفسي داخل كافة فئات اللاجئين.

ومع أن الأونروا تقوم بتوفير العناية الصحية الاولية للاجئين المسجلين، ومع أنها قد وسّعت خدماتها –ولو بشكل محدود- لتشمل اللاجئين الغير مسجلين[٢٩]، إلا أن خدماتها لا تشمل اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية وكونهم لا يتمتعون رسمياً

بوضع قانوني فإن اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية هم الفئة الوحيدة –بين فئات اللاجئين الفلسطينيين- التي لا تحظى بخدمات الأونروا المجانية، وبالتالي عليهم اللجوء إلى خدمات أخرى وإلى عناية صحية يدفعون ثمنها من جيبهم الخاص.

قصة ليلى

ليلى، لاجئة فلسطينية مسجلة، متزوجة من محمد، اللاجئ من فاقد الأوراق الثبوتية، القادم من الضفة الغربية. لديها ابن في الثانية والعشرين من عمره، وُلد معاقاً جسدياً وعقلياً، ويعاني من شلل كامل.

هذا الابن لا يتلقى العناية الطبية بتاتاً، نظراً لعدم قدرة ليلى بمفردها على تسديد تكاليف العناية الطبية له. علاوة على ذلك، لا تتلقى ليلى أية مساعدات مالية من أي جهة كانت، تستعين بها لتسديد نفقات العلاج الدائم والمستمر.

زوجها محمد يقضي حكماً في أحد السجون اللبنانية لمحاولته تزوير أوراق ثبوتية. "لقد كان يحاول استصدار بطاقة هوية باسم شخص آخر ليتمكن من التنقل سعياً لإيجاد عمل، ولكن أمره افتضح وأودع السجن ... وهو فيه منذ أكثر من خمس سنوات".

لدى ليلى تسعة أبناء: سبعة أولاد وبنتان، ولتتمكن من إعالة أسرتها تعمل ليلى في تنظيف المنازل محققة بذلك دخلاً شهرياً يتراوح بين 100000 و 200000 ل.ل (أي ما بين 65 و130 دولار أمريكي) وهذا المبلغ بالكاد يكفي لتأمين الاحتياجات الأساسية.

يعيش أفراد هذه الأسرة معاً في منزل مكوّن من غرفة واحدة تعود ملكيته إلى والدة ليلى، نظراً لأن ليس لدى هذه الأسرة أي بديل آخر.

بحوزة أبناء ليلى شهادات ميلاد صادرة عن مكتب رئيس البلدية علماً بأن شهادات الميلاد تلك لا تنوب عن بطاقة التعريف الشخصية. الابن الأكبر –واسمه مصطفى- له من العمر 25 سنة، يعمل بين الحين والآخر، أي كلما وجد عملاً خدماتياً، وما يتحصل عليه لا يكفيه مصروف جيب. نظراً لعدم حيازته على تعريف شخصي فهو مقيد الحركة خوفاً من إيقافه واحتجازه.

توفر الأونروا خدمات في مجال الأمومة والعناية بالطفل وتنظيم الأسرة ومنع مكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية. أما العوامل التي تحد من الحصول على العناية الصحية فهي ارتفاع نسبة الزيادة السكانية وارتفاع تكاليف الرعاية الطبية والقيود على الميزانية والتقلبات التي تتعرض لها الأونروا. ففي عام ١٩٩٣ أدخلت الأونروا قيوداً انضباطية جديدة –لا تزال سارية إلى يومنا هذا- أدت إلى خفض التمويلات المتعلقة بعلاج الحالات الطارئة واستخدام الطواقم الطبية ومستوى تجهيز وصيانة العيادات الطبية.

أما الحصول على الخدمات الصحية لدى القطاع العام داخل المجتمع اللبناني فهو محدود نظراً للنقص في البنى التحتية، إضافة إلى كون تلك الخدمات غير

متطورة، فالمستشفيات العامة تكاد لا تكفي الشعب اللبناني. لذا، يضطر معظم الناس للتوجه إلى المستشفيات الخاصة إن هم أرادوا عناية طبية لائقة.

أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين فيمنع عليهم الحصول على العناية الصحية لدى المستشفيات اللبنانية، نظراً لعدم التفريق بين فئاتهم، إذ ينظر إليهم "كمجموعة" واحدة من الناس في لبنان، وبالتالي، يعتبر جميع الفلسطينيين تحت رعاية ومسؤولية الأونروا فيما يخص توفير العناية الصحية. فإذا ما شاء لاجئ مسجل أو غير مسجل الحصول على علاج داخل مستشفى عام أو خاص توجب عليه دفع قيمة التكاليف الطبية العادية. ولما كان اللاجئون فاقدي الأوراق الثبوتية لا يستطيعون الحصول على خدمات الأونروا الصحية، فالخيار الوحيد لديهم هو أن يدفعوا مقابل أية خدمات طبية يستحصلون عليها.

إن "المجموعة المركزية" في مخيم برج البراجنة قد وافقت بالإجماع على أن الوضع الصحي المتردي إنما يعزى إلى الضغط الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في أوساط اللاجئين. وهذا صحيح –على وجه الخصوص- بما يتعلق بالمشاكل السيكولوجية والسرطانات المتزايدة باضطراد في أوساط اللاجئين. وفي حين أن جميع اللاجئين يتعرضون لنفس المخاطر الصحية إلا أنهم لا يتمتعون جميعاً بحق الرعاية الصحية.

بالمجمل، تعتبر زيارة العيادات الطبية أمراً شائعاً في أوساط الشعب الفلسطيني، حيث أظهرت نتائج المسح الاستطلاعي أنه خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة قام ٦٨,٥% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية بزيارة عيادة، أي بمعدل ٥,٧ زيارات للأسرة الواحدة، في حين أن ١٥% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية قاموا بزيارة عيادة خلال فترة الـ ٣-١٢ شهراً الماضية، كما وأن ١٦,٥ منهم لم يزر أية عيادة طبية خلال السنة المنقضية. أما بالنسبة للاجئين المسجلين والغير مسجلين فإن ٨٥,٥% و٨٢,٥% منهم على التوالي قاموا بزيارة عيادة خلال الأشهر الثلاثة الماضية أي بمعدل ٦,٧ زيارات لأسرة اللاجئ المسجل و ٦ زيارات لأسرة اللاجئ الغير مسجّل. إن هذا الرقم المرتفع لعدد الزيارات (بالنسبة للمسجلين والغير مسجلين) يمكن إرجاعه لسهولة حصولهم على العناية الطبية.

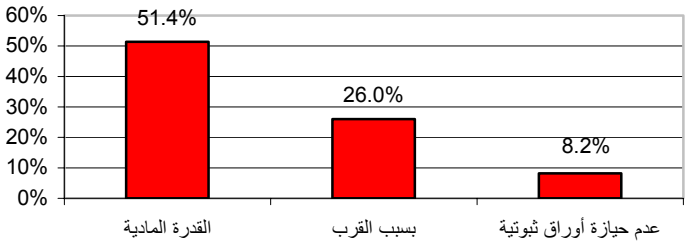

الرسم ٤-١٦: اسباب اختيار اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية عيادة معينة

يظهر الرسم ٤-١٦ أعلاه أن غالبية اللاجئين (٥١,٥%) يختارون عيادات بسبب قدرتهم المادية و ٢٦% منهم بسبب قرب العيادة و ٨% بسبب عدم حيازتهم أوراقاً ثبوتية. وفي حين أن القدرة المادية كانت السبب الرئيسي لدى جميع فئات الفلسطينيين (٦٢,٥% لدى المسجلين و ٥٧% لدى الغير مسجلين) فإن ١٢% من المسجلين و١٩% من غير المسجلين قالوا أن السبب هو قرب العيادة، كما وأن أي من هاتين المجموعتين لم يتحدث عن مشاكل بالأوراق الثبوتية.

إن معظم اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية (٦٢,٥%) يترددون على عيادات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بشكل منتظم و٢٧,٥% منهم يترددون على عيادات أو مستشفيات خاصة في حين أن فقط ١٧,٥% يترددون على عيادات الأونروا. إن ١٣,٥% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية أفادوا بأنهم يترددون على عيادات منظمات غير حكومية أو على عيادات المؤسسات الاجتماعية. هذا، ويسمح للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية بالتردد –ولو بشكل محدود- على عيادات الأونروا، وخاصة لتلقي العلاجات الاولية، ولكن ليس من المسموح تحويلهم إلى المستشفيات. إن العدد الهائل من الزيارات إلى عيادات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني جاء لأن عدم حيازة أوراق ثبوتية لا تعتبر عائقاً للحصول على خدمات صحية، وغالبية المترددين على تلك العيادات تتم معالجتهم.

هنالك فقط تسعة عيادات اضافة الى خمسة مستشفيات تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني،أي بمعدل مستشفى واحدة في كل محافظة لبنانية، إلا أن هذه المستشفيات لا تقع جميعها داخل المخيمات، الأمر الذي يجعل الوصول إليها غير يسير. مستشفى الهمشري مثلاً يقع خارج مخيم عين الحلوة. لذلك فإن اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية تزداد مصاعبهم إذا ما استلزم دخولهم المستشفى أو إذا ما استدعت حالتهم إجراء عمل جراحي، كون ذلك يستدعي انتقالهم إلى أماكن متفرقة غير قريبة. إن المخيمات مجهّزة بعيادات طبية ولكن إذا ما استدعى الأمر دخول

المستشفى و/أو عناية خاصة فعلى اللاجئ أن ينتقل إلى المستشفى الكائن خارج محيط المخيم.

من اللافت للانتباه أن ٥٢% من أسر اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية قد دخل أحد أفرادها المستشفى مرة خلال السنة الفائتة، كما وأن حوالي ٤٦% من هذه الفئة قد تلقى دعماً مالياً من مصادر مختلفة، كأفراد تلك الأسر وفاعلي الخير ومؤسسات خيرية إلخ... لمساعدتهم على تسديد تكاليف الاستشفاء، وذلك مقابل ٦٢% من اللاجئين المسجلين و ٤٠% من اللاجئين الغير مسجلين الذين تلقوا مساعدات، علماً بأن المصدر الرئيسي للمساعدات التي تلقاها اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية يأتي من منظمة التحرير الفلسطينية.

معظم اللاجئين الفلسطينيين (٧٢,٥%) يعتبرون أنه من الصعب الحصول على الخدمات الصحية. إن ٦٠,٥% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يعتبرون أن العبء المالي هو السبب الأهم في عدم حصولهم على الخدمات الصحية، يليه ١٨% لعدم حيازتهم على أوراق ثبوتية و١٢% لعدم كفاءة خدمات الأونروا الطبية[٣١]، مع العلم بأن حوالي ٧١% من هذه الفئة يدفعون تكاليف الخدمات الصحية، والسبب في ذلك هو عدم تمكنهم من الحصول رسمياً على خدمات الأونروا الصحية المجانية أو حتى تلك التي توفرها مؤسسات صحية أخرى. علماً بأن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تتقاضى رسماً رمزياً، الأمر الذي يخلق عبئاً مالياً إضافياً بالنسبة للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية.

إن أسباب صعوبة الحصول على العناية الطبية هي نفسها أيضاً بالنسبة للاجئين المسجلين واللاجئين الغير مسجلين باستثناء عدم توفر أوراق ثبوتية رسمية، إذ أن أحداً من هاتين الفئتين لم يذكر تعرضه لهذه المشكلة، والأمر الآخر هو أن ٢٤,٥% من اللاجئين المسجلين اعتبروا الخدمات الطبية بشكل عام غير كافية. فلو أن مريضاً ما احتاج دواءً أو علاجاً خاصاً تقوم الأونروا بالتكفل بجزء صغير من القيمة الإجمالية، ولكن غالباً ما تكون الأدوية غير متوفرة لديها أو تكون تكاليف متابعة العلاج باهظة جداً بالرغم من تحمّل الأونروا لجزء من تلك التكاليف.

علاوة على ذلك، تزعم "المجموعات المركزية" أن أطباء الأونروا مثقلي الكاهل بالمرضى وبالتالي لا يستطيعون تخصيص الوقت اللازم لأي من مرضاهم. لقد كشفت "المجموعات المركزية" أيضاً أن الأونروا تغمض عينيها عن متابعة الأمراض الكامنة، فما لم تكن حالة مريض ما "طارئة" يُترك جانباً على اعتبار أن حالته "باردة" أي يمكن تأجيلها، وقد يطول هذا التأجيل أشهراً، علماً بأن هنالك حالات مرضية عديدة تعرضّت لمشاكل ولتعقيدات نتيجة لمثل هذا التأجيل.

في واقع الحال، فان أعباء العمل في مراكز الأونروا الصحية كبيرة جداً، إذ يقوم الطبيب الواحد بمعاينة ما يقرب من ٨٩ مريضاً يومياً، وهو ما يفسر سبب

التذمر من عدم إيلاء الأطباء عناية كافية لمرضاهم، كما يفسّر سرعة تشخيصهم للمرض، كما ويفسر عدم توسيع الأونروا لخدماتها الصحية بحيث تشمل اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية.

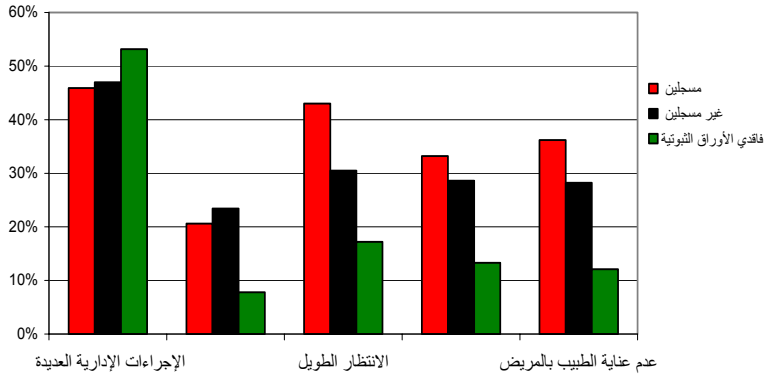

الرسم ٤-١٧: المشكلات التي تعترض الحصول على الرعاية الصحية

على العموم، لاقى ٤٨% من اللاجئين صعوبات بسبب الإجراءات الإدارية والبيروقراطية فيما يخص أمور الصحة، ٣٥% منهم انتقد الانتظار لساعات طويلة و٣٠% أفادوا بأن الأطباء لم يكونوا صبورين ولا مهتمين.

الرسم ٤-١٧ يشير إلى أن المشكلة الكبرى التي تواجه اللاجئين جميعاً في حصولهم على الرعاية الصحية هي البيروقراطية والإجراءات الإدارية. النسبة الأعلى بالنسبة لهذه المشكلة كانت لدى اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية (٥٣%). أما اللاجئين المسجلين والغير مسجلين فقد جاءت نسبهم متساوية تقريباً، عند الحديث عن مشاكل الحصول على الرعاية الصحية. إن معظم اللاجئين غير راضين عن مستوى العناية الطبية التي يحصلون عليها: ٦٩,٥% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية كانوا غير راضين، ٢٢% كانوا راضين إلى حد ما و٣,٥% اعتبروها كافية، أما الـ ٥% الباقية فهي لا تدري.

أما مستوى عدم الرضا فقد كان مرتفعاً جداً في أوساط اللاجئين المسجلين والغير مسجلين (٦٩% و٦٨% على التوالي).

بالرغم من تذمر غالبية اللاجئين الفلسطينيين من النظام الصحي المتوفر لهم، فإن موضوع حيازة أوراق تعريف شخصية بالنسبة لفئة اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يزيد من القيود التي تحول دون حصولهم على تلك الخدمات، الأمر الذي

أدى إلى الضغط على ميزانياتهم المحدودة ما يجعلهم عرضة للصعوبات الطبية أكثر من بقية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية

يعيش اللاجئون الفلسطينيون في لبنان أسوأ الظروف الاجتماعية الاقتصادية مقارنة بكافة مناطق عمل الأونروا، فالقانون اللبناني يحظر على اللاجئ الفلسطيني مزاولة العمل في أكثر من ٧٠ مهنة، وهذا يعتبر واحداً من جملة القيود العديدة المفروضة، التي تؤثر بشكل خطير على مجمل معيشة اللاجئين الفلسطينيين.

وفقاً لنتائج هذا المسح الاستطلاعي فإن ٦٦% من اللاجئين الفلسطينيين الذين استفتيناهم هم عاطلين عن العمل، ولقد أكدت "المجموعات المركزية" أيضاً أن البطالة مرتفعة جداً في أوساط السكان اللاجئين حيث تصل إلى ٦٥%. أما نسبة البطالة بين اللاجئين فاقدي الاوراق الثبوتية فهي ٥٨%، وهذه النسبة تقل قليلاً عن نسبة البطالة العامة لأن ٣١% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية موظفون لدى منظمة التحرير الفلسطينية داخل مخيمات ويتقاضون مرتبات هزيلة، في حين أن ٢% من اللاجئين المسجلين و٥% من اللاجئين الغير مسجلين قد أفيد بأنهم موظفون لدى منظمة التحرير الفلسطينية.

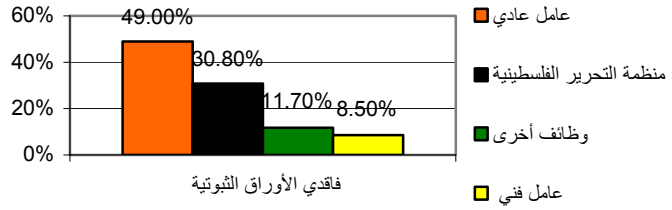

الرسم ٤-١٨: أنواع الوظائف التي يزاولها اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية

إن معظم اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية (٧٢,٥%) يعملون لحساب أنفسهم، في حين أن ٢٧% منهم يعملون لدى منظمات دولية غير حكومية وكذلك ٢٧% منهم يعملون لدى منظمات محلية غير حكومية، و١٨,٥% يعملون لدى شركات خاصة[٣٣]. الرسم ٤-١٨ أعلاه يظهر أن القطاع الأشمل الذي يستخدم لاجئين فاقدين للأوراق الثبوتية هو قطاع العمالة العادية (٤٩%) يليه منظمة التحرير الفلسطينية (٣١%) ثم قطاع الفنيين (٨,٥%) وألـ ١١,٥% الباقون يمارسون وظائف مختلفة.

معظم اللاجئين ينخرطون في أعمال تجارية صغيرة كعامل أو سائق، كما وأن معظم هؤلاء القاطنين داخل المخيمات والتجمعات الجنوبية غالباً ما يعملون – بشكل موسمي- في الزراعة. أما العاملون في حقل البناء فإنهم عاطلون عن العمل منذ انتكاسة قطاع البناء في لبنان[٣٤]، إضافة لوجود أيد عاملة أجنبية منافسة، ونظراً لعدم قدرتهم على العمل بسلام وطمأنينة خارج المخيمات وبالتالي عدم القدرة على الوصول إلى أسواق العمل فإن العديد منهم استمر بالانخراط في صفوف المنظمات السياسية كمنظمة التحرير الفلسطينية.

من بين كافة فئات اللاجئين نجد أن ٨٦,٥% يعملون بدوام كامل و٢٧% يعملون بدوام جزئي و٤١% يعملون بصفة موسمية/مؤقتة. إن معدل دوام العمل اليومي هو ٩ ساعات بمتوسط أجر يومي يبلغ ٨,٧٠ دولار أمريكي (أي ما يعادل ١٣٠٠٠ ل.ل)[٣٥]، وهو ما يعادل ٢٢٥ دولار أمريكي في الشهر (أي ٣٣٨٠٠٠ ل.ل). أما داخل المخيمات والتجمعات فإن متوسط الأجر الشهري هو حوالي ٢٥٠٠٠٠ ل.ل بحسب ما ذكرت "المجموعات المركزية".

لقد كان من الصعب الإجماع على توصيف دقيق ومحدد لـ "خط الفقر" نظراً للشعور بأنه من الضروري أن يؤخذ بالاعتبار أفراد الأسرة وأماكن إقامتهم وما إذا كانوا يتسلمون مرتباً منتظماً. على أي حال، تم التوافق على أن غالبية اللاجئين تعيش "تحت خط الفقر"[٣٦].

أنه من الصعب مثلاً أن تقوم العائلات بتشغيل مدافىء داخل منازلها خلال فصل الشتاء لأنها (أي العائلات) تحيا بمداخيل متدنية ووظائف قليلة وضروريات الكفاف اليومي.

إن اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يعيشون في ضائقة أكبر لعدم قدرتهم على العمل خارج المخيمات الرسم ٤-١٩ يوضح أن ٦٨% من موظفي هذه الفئة يعملون داخل المخيمات، في حين أن ٦٢% من اللاجئين المسجلين و٦٠,٥% من اللاجئين الغير مسجلين يعملون خارج نطاق المخيم.

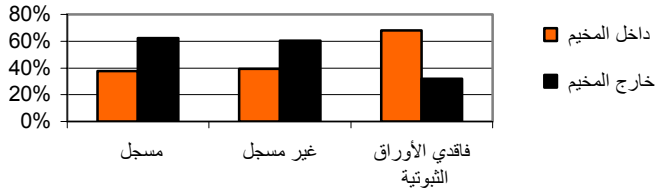

الرسم ٤-١٩: أماكن العمل

إن اللاجئين الغير مسجلين واللاجئين المسجلين بوسعهم مغادرة المخيم للعمل، ولكن أنواع العمل التي يتحصلون عليها محدودة جداً، إضافة إلى احتمال تعرضهم إلى عقبات وصعوبات يومياً عند نقاط التفتيش. إن نقاط التفتيش تلك مشهورة بخلق اختناقات وازدحام في أرتال السيارات، حيث تعمد السلطات اللبنانية على السؤال عن الأماكن القادمة منها تلك السيارات. ويواجه اللاجئون الفلسطينيون أيضاً منافسة من جانب السوريين والأجانب الآخرين الساعين إلى وظيفة أو عمل. أحد المشاركين "بالمجموعات المركزية" أشار إلى أن الفلسطيني- حتى لو تمكّن من العمل- فذلك لا يعني أنه يقبض أجره كاملاً أو في الوقت المحدد.

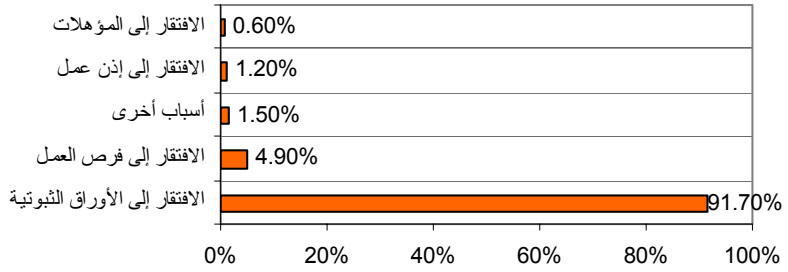

الرسم ٤-٢٠: الصعوبات التي تواجه اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية أثناء سعيهم للحصول على وظيفة

كما هو مبيّن في الرسم ٤-٢٠، عند استفسارنا عن الصعوبات في إيجاد عمل أفادت الغالبية الساحقة (٩١,٥%) من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية (ممن جرى استطلاعهم) أن عدم وجود أوراق ثبوتية شخصية هي كبرى المشاكل، في حين ان إجابة اللاجئين المسجلين والغير مسجلين كانت:

عدم وجود فرص عمل (٥٣% و٤٨% على التوالي)، وعدم وجود مؤهلات لديهم (١٢% و١٢%) هما المشكلتان الرئيسيتان في العثور على عمل.

إن القيود التي ينص عليها قانون العمل وتفرضها الحكومة اللبنانية تطال جميع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ولكن عندما يتعلق الأمر باللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية تضاف مشكلة عدم حيازتهم أوراقاً ثبوتية شخصية إلى باقي العوائق الأخرى التي تحد من تنقلاتهم، الأمر الذي يحول دون تجوالهم بحثاً عن وظيفة أو عمل أفضل. لذلك، عليهم القبول بأية وظيفة أو عمل يحصلون عليه في مناطق إقامتهم وتحت أية ظروف أو شروط للدفع قد تعرض عليهم، وهذا ما يزيد وضعهم المضطرب اضطراباً جسدياً ونفسياً.

مقابلات شبه بنيوية

لقد تم دمج نتائج وملاحظات "المجموعات المركزية" في تحليلاتنا، وذلك إلى جانب المقابلات الاستبيانية. وفيما يخص القسم المتعلق بالنواحي الاجتماعية الاقتصادية قمنا بإضافة ملخص عن المقابلات الشبه بنيوية التي تركز على هذه المسائل. إن الاستطلاعات البالغ عددها ١٩٣ قد أجريت فقط مع أسر فاقدي الأوراق الثبوتية لقد جرى استطلاع عيّنة من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية باستخدام استبيان كمي مستقل وذلك لتقييم أسباب وسبل عيشهم إضافة إلى آلية بقائهم (استمرار حياتهم) في أوقات الشدة. هذا، وقد تم تنظيم الاستبيان الشبه بنيوي بواسطة:

١. نموذج الدخل والنفقات
٢. الحوادث النموذجية
٣. فرص اخرى للدخل
٤. التفاعل الاجتماعي

نموذج الدخل والنفقات

إن نمطية النفقات الموسمية للأسر تختلف من منطقة إلى أخرى، ولكن أنماط الانفاق على المأكل والإيجار والتعليم تظل متطابقة بالنسبة لكافة المناطق. أما النفقات الأخرى فتحددها طبيعة المنطقة.

فالكهرباء والماء –مثلاً- تشكلان جزءاً رئيسياً من النفقات في صيدا[٣٧] والبقاع إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى لأن اللاجئين في هاتين المنطقتين يحصلون على صهاريج الماء بمقابل. والمازوت مثلاً، يعتبر نفقة مقتصرة على الأسر في منطقة البقاع فقط. بالمثل، تميل الأسر في منطقتي الشمال والبقاع إلى الأنفاق على الملبس أكثر من باقي المناطق الأخرى بسبب برودة الطقس الذي تتميز به هاتان المنطقتان. نفقات العلاج في صور والشمال والبقاع شكّلت جزءاً رئيساً من النفقات بخلاف صيدا وبيروت اللتان لم تعتبراه نموذجاً للنفقة.

أما بالنسبة للنفقات الغير متوقعة فقد جاء الدواء مشتركاً في كافة المناطق، ونفقة صيانة المنازل تفردت بها منطقة صور بسبب قربها من البحر حيث تتأثر المنازل بالطقس الشتوي السيئ. نفقات السجن والاحتجاز هي الأخرى من النفقات الغير متوقعة التي ذكرتها الأسر في صور، وهذا يعود إلى طبيعة المناخ السياسي المسيطر على المنطقة ولقربها من حدود الأراضي المحتلة.

أما الدخل الشائع في كافة المناطق فهو من العمل العادي ومن منظمة التحرير الفلسطينية. لكن، بالنسبة لصيدا وصور تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي المصدر الرئيسي للدخل، في حين أن مصدر الدخل الرئيسي في باقي المناطق هو العمالة العادية (جزار- بائع خضار- دهان ... إلخ). مصدر الدخل من منظمات غير حكومية ورد ذكره في كافة المناطق باستثناء بيروت. أما مصادر الدخل الغير متوقع فكانت عبارة عن مساعدات مالية وهبات خلال شهر رمضان.

الحوادث النموذجية

أحد مصادر الكرب الذي يصيب اللاجئين في كافة المناطق يعود بالدرجة الأولى إلى الرعاية الصحية، كثمن الأدوية وتوفرها والحاجة إلى دخول مستشفى للعلاج أو لإجراء عمل جراحي، حيث أن مثل هذه الخدمات غير متاحة للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية، الذين يتعيّن عليهم دفع مبالغ تفوق قدراتهم.

مصادر أخرى رئيسية للضيق والمشقة ترتبط بموضوع السكن: كتلف المنزل وتدهور حالته أو السيول والإخلاء القسري. مما لا شك فيه أن حالة منازلهم تؤثر –بصورة مباشرة- على أوضاعهم المعيشية وعلى صحتهم. هنالك أيضاً التأخر باستلام الراتب أو فقدان الوظيفة، اللذان غالباً ما يؤديان إلى اختلال اقتصادي يزيد في الضغط على عافية الأسرة مادياً ونفسياً. ومن الأحداث الغير متوقعة التي ذكر اللاجئون أن عليهم مواجهتها هي التوقيف (أي الاحتجاز) والسجن.

إن فترات التردي الاقتصادي تؤدي إلى ردّات فعل مختلفة لدى الرجال والنساء داخل كل أسرة، وكلاهما يتأثر بها سلباً، حيث تصبح الأجواء الأسرية مشحونة ومتوترة فينشأ الجدل الذي غالباً ما يقود إلى مزيد من الانفعال والمشاكل. أما آلية مواجهة تلك المشاكل فهي تتفاوت في الغالب بين الرجال والنساء، ولكن في المجمل يصبح الإثنان لا إجتماعيين[٣٨]، فيثوران بسهولة وتتوالى النقاشات الحادة. الرجال مثلاً يدخنون أكثر ويبدّلون عملهم ويستدينون المال. أما النساء فإنهن يكتمن غضبهن وخيبة أملهن و/أو يلجأن إلى ذويهن طلباً للمساعدة.

إن الأسى النفسي والقلق، الناجمين عن عدم القدرة على التنّبؤ بطريقة العيش داخل المخيمات غالباً ما يؤديان إلى تصرفات لا اجتماعية تتراوح بين الإهانة الكلامية و في حالات نادرة الإيذاء الجسدي. هنالك إجماع على أن المساعدة المالية قد تخفف من التوتر الأسري نظراً لأن اللاجئين غالباً ما يعوزهم المال لإعالة أسرهم. ولكن، مع كون المساعدات المالية ضرورية وحيوية إلا أن منح بطاقات تعريف شخصية لهؤلاء الناس سيكون له التأثير الأكبر في إزالة الكثير من التوترات السيئة السائدة.

فرص اخرى للدخل

عند سؤالنا عن أنواع المهارات التي قد تساعد اللاجئين في الحصول على فرص لرفع وزيادة مداخيلهم فإن أكثرية المناطق أفادت بأن الجواب على ذلك هو التعليم المهني، ففي الشمال والبقاع وصور أفاد اللاجئون بأن توفر فرص العمل ووجود أوراق ثبوتية قانونية سيكون لهما دور إيجابي في ذلك، نظراً لأن لديهم المهارات ولكن ليس لديهم أوراق ثبوتية قانونية للحصول على وظيفة أو عمل.

بالرغم من أن المقابلات قد أظهرت أن غالبية اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يوافقون على أن زيادة فرص العمل ستحسّن من أوضاع أسرهم الاقتصادية، إلا

أن الرجال والنساء على حدٍ سواء يشعرون أيضاً أن عدم حيازتهم على أوراق تعريف شخصية يحد كثيراً من حصولهم على تلك الفرص. إن معظمهم يدرك أن هنالك فرص متوفرة للآخرين وغير متوفرة لهم، وهذا عائد –على الأرجح- إلى عدم حيازتهم على أوراق تعريف شخصية. على أي حال، ذكرت الأسر في منطقة بيروت أن عدم تمتعها بمهارات يلعب دوراً في عدم الحصول على تلك الفرص.

ولتحسين أوضاع معيشتهم الاقتصادية يعتمد اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية على مداخيل إضافية أو على مساعدات مالية من منظمة التحرير الفلسطينية ومن منظمات غير حكومية ومن مؤسسات خيرية.

التفاعل الاجتماعي

لقد عبر اللاجئون الفلسطينيون في غالبيتهم عن مشاركة بعضهم البعض في المناسبات بشكل اعتيادي، فداخل المجتمع وبين الجيران تسود العلاقات الطيبة ويشارك الجميع في المناسبات والأحداث، كالزواج والولادة والوفاة. لقد أفاد جميع من تم استطلاعهم أن النشاطات المتبادلة والعلاقات الوطيدة وحدها يمكن أن تفيد المجتمع، فالتشابك والترابط داخل مجتمعهم يمنحهم الفرصة لإيجاد أرضية مشتركة وخبرة متبادلة.

لقد أفاد غالبية اللاجئين أن العمل الجماعي واتخاذ القرارات تقوم بتنظيمها وتنسيقها الأطراف السياسية واللجان الشعبية. لقد ادعى اللاجئون جميعاً أنهم معترف بهم ١٠٠%من قبل قيادتهم، إلا أن اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية لا يشاركون في اتخاذ القرارات الجماعية المحلية. جميع اللاجئين الذين تم استطلاعهم في بيروت والشمال والبقاع أفادوا بأنهم غير ناشطين على صعيد اتخاذ القرارات المحلية في حين أفاد عدد قليل من المقيمين في صور وصيدا بأنهم يشاركون فعلاً، بينما رفض البعض الآخر الإجابة. إن هؤلاء الذين أفادوا بأنهم لا يشاركون في اتخاذ القرارات المحلية ادعوا بأن "الأمر لا يعنيهم".

التعليم

كما ورد في المقدمة، إحدى الخدمات الرئيسية التي توفرها الأونروا هي التعليم الأساسي المجاني، إذ تملك الأونروا في لبنان ٧٩ مدرسة لمرحلة ما قبل الثانوي؛ وخمسة مدارس ثانوية ومركز واحد للتدريب المهني. ونظراً للأعداد الهائلة من الطلاب تضطر المدارس إلى العمل بدوامين (دوام صباحي ودوام مسائي) كما ويمكن للفلسطينيين المقتدرين مادياً أن يقصدوا المدارس الخاصة. إن الإحصاءات التي جُمعت من خلال الاستبيان تدل على أن المستوى التعليمي لا يختلف كثيراً بين الفئات القانونية (أي اللاجئين المسجلين والغير مسجلين) في حين

أن أبناء اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يحضرون الصفوف الدراسية بصفة "مستمعين" وهم بالتالي مشاركون غير ناشطين، الأمر الذي يخلق صعوبة لديهم إن همْ أرادوا متابعة تعليمهم العالي نظراً لعدم منحهم شهادات رسمية.

إن أراد اللاجئون الفلسطينيون متابعة تعليمهم العالي فعليهم أن يتكفلوا بتكاليف ذلك بأنفسهم. وكون اللاجئين الفلسطينيين يعاملون في لبنان كأجانب، وبالرغم من وضعهم كلاجئين، يترتب إذاً عليهم منافسة كافة الأجانب، إنها ضرب من "الكوتا" التي لها سقف علوي ولكن بدون سقف سفلي، بمعنى أنه بالإمكان لطالب لبناني أن يأخذ مقعد طالب أجنبي إذا ما لزم الأمر.

بالإمكان ملاحظة وجود تباين أيضاً نتيجة لاختلاف منطقة السكن أو جغرافية السكن، فبحسب "المجموعات المركزية" نجد أن منطقة البقاع مثلاً –وهي من المناطق الأقل تأثراً بالحرب الأهلية- تنخفض فيها نسبة الأمية الى حد ما. إن اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية ممن يعيشون في تجمعات خارج المخيمات يخشون الالتحاق بمدارس داخلها خوفاً من إيقافهم واعتقالهم من قبل حواجز التفتيش اللبنانية.

إضافة لذلك، يفيد أهالي الطلبة من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية بأنه غالباً ما يتم إرجاع أولادهم إلى البيت بسبب عدم حيازتهم على المستندات المطلوبة، وأنه على هؤلاء الأهالي التدخل من أجل قبول عودة أبنائهم إلى المدرسة ثانية. الرسم ٤-٢١ يبيّن أن نسبة عالية (٤٢,٥%) من اللاجئين المستطلعين قد اضطر أحد أبنائهم لترك المدرسة.

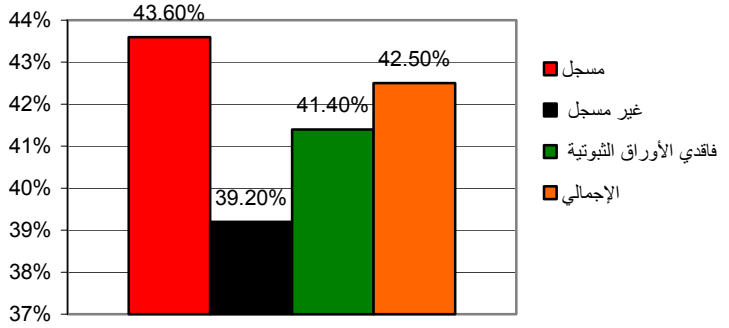

الرسم ٤-٢١: معدلات ترك المدرسة بين أبناء اللاجئين

بالرغم من ان معدلات ترك المدرسة لا تختلف كثيراً بين الفئات الثلاثة، إلا أن الأسباب المؤدية لذلك تختلف. الرسم ٤-٢٢ يظهر أن السبب الرئيسي لترك المدرسة لدى اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية هو عدم وجود أوراق ثبوتية

(٤٢%) يليه العبء المالي (٢٩%) ثم عدم رغبة الطفل (٧,٥%). أما اللاجئين المسجلين والغير مسجلين فالسبب الرئيسي بالنسبة لهم هو العبء المالي (٤٢% و٤٣% على التوالي) يليه عدم رغبة الطفل (٢١% و١٦,٥%) وأخيراً رسوب الطفل (١٣% و٧,٥%). ومن الملفت أن يكون ٤% فقط من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية قد ذكروا أن سبب رسوب ابنهم هو الذي أدى إلى ترك المدرسة.

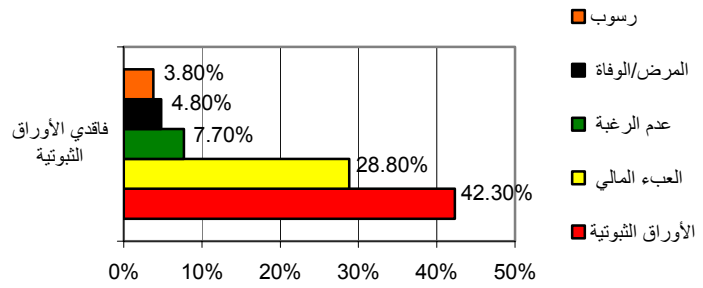

الرسم ٤-٢٢: أسباب ترك المدرسة لدى اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية

تلعب الصعوبات المالية –لدى جميع الفئات- دوراً هاماً عند الحديث عن متابعة الدراسة، فمن بين الفلسطينيين الذين تم استطلاعهم نجد أن ٨٩,٥% يعتبرون العامل الاقتصادي السبب الرئيسي. لقد أبدت "المجموعات المركزية" ملاحظة هامة هي أن اللاجئين الذين تقل فرص حصولهم على عمل عن غيرهم، هم الذين لديهم ميل أكبر لترك المدرسة.

يواجه أبناء اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية قيوداً على التحاقهم بالمدارس، وبالتالي فهم أكثر عرضة من غيرهم لترك المدرسة. وحتى حين يحاولون إتمام تعليمهم سيجدون صعوبة في الحصول على درجة علمية. فقط ١٦,٥% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية أفادوا بأن لديهم شهادات رسمية (درجات علمية) لأي من مستويات التعليم.

ومع أن ذلك غير قابل للقياس، فإن بعض الذين تم استطلاعهم قالوا أنهم أنفسهم، أو أولادهم قد حصلوا على شهادات تحت اسم مزوّر أو باسم صديق أو باسم فردٍ من عائلة أخرى.

"إنهم يحلمون بحمل بطاقة الهوية الزرقاء".

نور متزوجة من خالد، اللاجئ الفلسطيني فاقد الأوراق الثبوتية، الذي قدم إلى لبنان الأردن عام 1971 ضمن قوات الثورة الفلسطينية. يحمل جوازاً أردنياً منتهي الصلاحية. رزقهما الله بستة أبناء: الأكبر يبلغ 23 سنة والأصغر سنتان. جميع الأبناء يملكون شهادات ميلاد من قابلة قانونية، وكلهم -باستثناء الأصغر- لديهم بطاقات تعريف من منظمة التحرير الفلسطينية التي يتوجب تجديدها سنوياً. الابنة البكر واسمها دينا تحمل شهادة البكالوريا اللبنانية.

لقد قامت بتزوير بطاقة هوية لتتمكن من الجلوس إلى الامتحانات الحكومية لأن بطاقة منظمة التحرير الفلسطينية التي تحملها غير معترف بها من قبل الحكومة اللبنانية. إن عدم حيازتها على الأوراق الرسمية اللازمة قد حال دون التحاقها بالجامعة، كما وأن عائلتها لا تقوى على تحمل النفقات المترتبة. أنها تواجه الآن صعوبة كبيرة في إيجاد عمل.

"بلال"، ابن السيدة نور، يحمل أيضاً شهادة البكالوريا اللبنانية، وابنتها الأخرى "ريان" تحصّلت هي الأخرى على الدرجة الثانوية. الآخر "طارق" قد أتم دراسته الإعدادية ((البروفية * هي السنة الرابعة من مرحلة التعليم المتوسط وتستدعي تقدّم جميع الطلبة إلى امتحانات حكومية قبل أن يسمح لهم بالانتقال إلى التعليم الثانوي. هذا النظام هو نفس نظام التعليم الفرنسية القديم الذي دخل حيّز التطبيق أثناء فترة الانتداب الفرنسي)). ولكنه لم يُقبل في سبلين ((سبلين ** هو المعهد الوحيد للتدريب المهني للفلسطينيين، ويتبع الأونروا. يمنح هذا المعهد مؤهلات في مجال التدريب التقني، مثل الميكانيك والنجارة والمحاسبة إلخ..)) نظراً لعدم حيازته أوراقاً رسمية، ولما كان لا يقدر على ترك المخيم للبحث عن وظيفة أو لإتمام علمه فقد التحق بمنظمة التحرير الفلسطينية.

"جابر" هو ابن آخر لهذه العائلة-، يذهب إلى إحدى مدارس الأونروا ويعاني كثيراً لاختلافه عن أترابه. "إنهم يفرّقون بين الأطفال في المدرسة، خاصة عندما يطلب المدرّس من هؤلاء الطلبة الذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية أن يقفوا في الفصل، إذ يشعر الأطفال عندها بالإذلال أمام رفاقهم في الصف. إنه يحمل بطاقة الهوية الزرقاء".

أما بالنسبة لياسمين، وهي الأصغر سناً، فلديها شهادة ميلاد من قابلة قانونية. إنها لا تستطيع الحصول على "بطاقة تعريف" من منظمة التحرير الفلسطينية لأن تلك البطاقات تمنح فقط عند الحاجة الماسة، أي عندما تطلبها المدرسة مثلاً.

زوج السيدة نور وابنها طارق يتقاضى كل منهما 250000 ل.ل شهرياً)أي 165 دولار أمريكي(من منظمة التحرير الفلسطينية. "نحن لا نتلقى أية خدمات من المنظمات أو المؤسسات. لدينا قريب في الدنمارك يرسل لنا من حين إلى آخر بعض المساعدات المالية".

تواجه عائلة نور العديد من المشاكل نتيجة لعدم حيازتها على تعريف رسمي. أولادها لا يستطيعون الخروج من المخيم للبحث عن عمل دون تعرضهم لمشاكل عند نقاط التفتيش. إثنان من أولادها الذين هم دون السن القانوني قد تعرضا للتوفيق والاحتجاز عدة مرات من قبل الجيش اللبناني أثناء محاولتهما مغادرة المخيم، ولكن بعد تدخل أشخاص لديهم "علاقات" كان يتم إطلاق سراحهما.

"إن كل مشاكلنا بسبب عدم وجود تعريف لدينا، والحل الوحيد هو حصولنا على أوراق قانونية. إن كل ما نطمح إليه هو أن نكون متساوين مع باقي الفلسطينيين في لبنان، وأن نعود إلى وطننا فلسطين".

* البروفية: هي السنة الرابعة من مرحلة التعليم المتوسط وتستدعي تقدم جميع الطلبة إلى امتحانات رسمية قبل أن يسمح لهم بالانتقال إلى التعليم الثانوي. هذا النظام هو نفس نظام التعليم الفرنسي القديم الذي دخل حيز التطبيق أثناء فترة الانتداب الفرنسي.

** سبلين هو المعهد الوحيد للتدريب المهني للفلسطينيين، ويتبع الأونروا. يمنح هذا المعهد مؤهلات في مجال التدريب التقني، مثل الميكانيك والنجارة والمحاسبة إلخ..

الأوضاع المنزلية والبيئية

إن المخيمات قد بنيت أساساً في العام ١٩٤٨ باعتبار أنها مؤقتة، وتم تجهيز البنية التحتية آنذاك على هذا الأساس، ومنذ ذلك الحين لم يتم تطويرها بشكل مناسب كي تستوعب الزيادة في أعداد السكان اللاجئين. إن الجهود الوحيدة التي بذلت كانت عبارة عن استبدال جزئي لبعض تلك الخدمات وليس تطويراً لها.

ليست هنالك فوارق بالنسبة للسكن أو حتى بالنسبة للبنية التحتية البيئية بين اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية واللاجئين الآخرين. العامل الوحيد بالنسبة للاجئين المسجلين والغير مسجلين هو إمكانية إقامتهم خارج المخيمات والتجمعات.

وبحسب "المجموعات المركزية" فإن عدداً قليلاً من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في تجمعات، يستخدمون البنية التحتية اللبنانية. فإذا ما صادفت إقامتهم داخل منطقة سكنية لبنانية –أي إذا ما حصلوا على الكهرباء والماء والصرف الصحي- يتحتم عليهم تسديد أقساط تلك الخدمات كاللبنانيين ، على عكس ما هو الوضع عليه داخل المخيمات. إضافة إلى ذلك، تفتقر معظم تلك التجمعات إلى عناصر البنية التحتية: فقد يحصلون على الكهرباء ولكنهم لا يحصلون على تسهيلات الصرف الصحي.

تُعتبر الهيئة البنيوية لظروف السكن والمحيط السكني عاملاً هاماً في تحديد مدى راحة الفرد والمساحة المربعة المتوفرة له ضمن سكن الأسرة. وبحسب جميع المجموعات المركزية فإن اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية لا يواجهون داخل محيطهم السكني أية مشاكل مميزة لا تواجهها الفئتان الأخرتان (المسجلين والغير مسجلين)، وهذا يعود –جزئياً- إلى أن اللاجئين كجماعة يرون أنهم جميعاً في نفس الوضعية ولا يفرّقون أو يمايزون فيما بينهم.

إن المنازل المكتظة داخل المخيمات والتجمعات السكانية قد جعلت الأسرة المتوسطة اللاجئة، المكونة من خمسة إلى سبعة أفراد تعيش في غرفتي نوم. ١٧% تقريباً من اللاجئين الذين تم استطلاعهم يعيشون داخل بيوت مكونة من غرفة واحدة، بينما يعيش ٤٦,٥% في بيوت مؤلفة من غرفتين، في حين أن ٢٧% يعيشون في بيوت مؤلفة من ثلاثة غرف.

لو أخذنا حجم الأسرة الوسطي في البيت الواحد سيظهر لنا الرسم ٤-٢٣ أن ٦٩,٥% من العيّنة السكانية المستطلعة تخصص للفرد الواحد من أفرادها أقل من نصف غرفة، واللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية لم يُستبعدوا من هذه الأرقام.

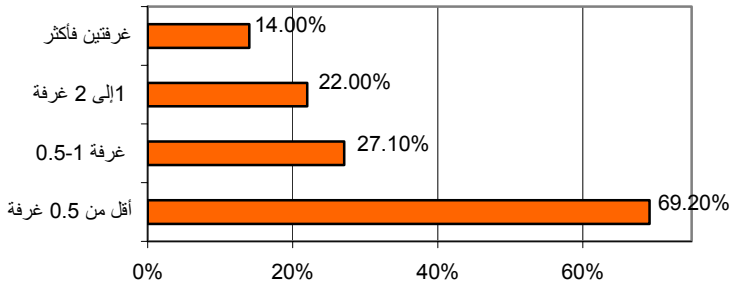

الرسم ٤-٢٣: عدد الغرف المخصصة للفرد الواحد

إن مساكن اللاجئين أيضاً في حاجة ماسة لإعادة التأهيل. لقد ذكرت "المجموعات المركزية" أن الفلسطينيين قد اعتقدوا في البداية أن مكوثهم في لبنان سيكون مؤقتاً، فقاموا بتشييد مساكن مؤقتة، ومع مرور الزمن، ونظراً لقيام السلطات اللبنانية بحظر أعمال البناء والتحسين والإصلاح الأساسية على مساكن اللاجئين، أصبحت البنى التحتية الحالية لتلك المساكن تشكل عدداً من المخاطر التي منها المخاطر الصحية بحسب ما ذكرته "المجموعات المركزية".

مع عدم صمودها أمام التدمير السابق للمنازل، الذي حصل في التاريخ الحديث، استمرت الأسر خلسة ببناء إضافات وزيادات سكنية فوق المساكن المشيدة سابقاً، وذلك لاستيعاب التنامي في أفراد تلك الأسر.

هذا التحول الكبير في البيئة السكنية قد منع مرافق الكهرباء والماء والمجاري من أن تعمل بشكل جيد. ان أعمال البناء خلسة هي أكثر شيوعاً في الجنوب لأن السلطات اللبنانية هناك أكثر حزماً وتشدداً في تطبيقها لقرار حظر البناء والصيانة والتطوير.

بين جميع اللاجئين الذين استطلعوا نجد أن ٧٢% يدعون أن بيوتهم تحتاج إلى إعادة التأهيل وأنهم لم يتمكنوا من ذلك السنة السابقة. ومع أن جميع اللاجئين يعيشون في ظروف مماثلة، إلا أنه من المستغرب أن تكون بيوت اللاجئين المسجلين هي الأكثر حاجة لإعادة التأهيل (٧٤%)، في حين أن ٦٥,٥% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية كان لديهم نفس الادعاء. إن مساكن اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية في الجنوب هي الأكثر احتياجاً لإعادة التأهيل نظراً لاحتواء هذه المنطقة على أكثر التجمعات كثافة من فئة فاقدي الأوراق الثبوتية وللتشدد الكبير في تطبيق الحظر على إعادة البناء.

إن اللاجئين الذين تمكنوا من بناء وصيانة منازلهم قد فعلوا ذلك بتمويل شخصي ومن مواردهم الخاصة. إن الاتحاد الأوروبي هو الهيئة الخارجية الوحيدة التي قدمت تمويلات نقدية ولكن فقط في حالات إعادة التأهيل الاضطراري جداً.

لقد حظيت فئة اللاجئين الغير مسجلين بأعلى نسبة فيما يخص إعادة تأهيل المنازل خلال السنة المنقضية. وبما أن اللاجئين لا يحققون سوى مداخيل زهيدة جداً فإن هذا الدخل يُنفق وفقاً للأولويات الأكثر أهمية مثل المأكل والكهرباء والماء. إنهم يتأقلمون مع الأوضاع المتردية لبيوتهم ويستمرون بالعيش فيها إلى أن تصبح غير محتملة. لقد أوضحت المجموعات المركزية أن اللاجئين غالباً ما يجدون طرقاً ملتوية للقيام بالصيانة الأساسية اللازمة.

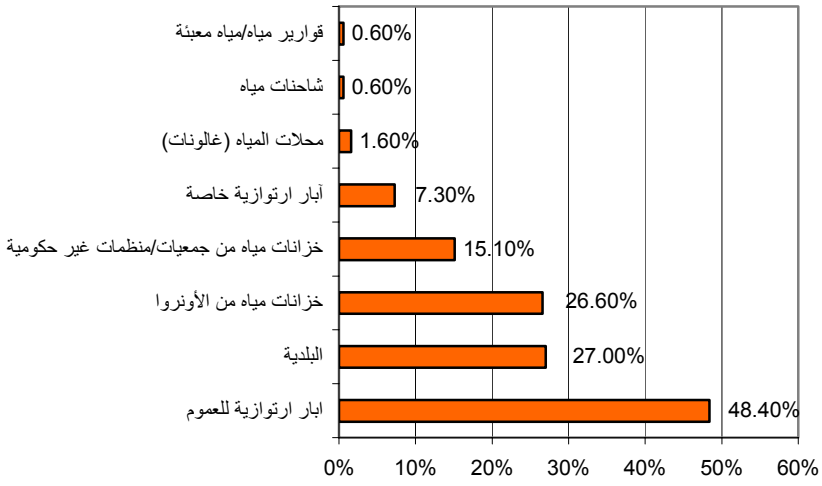

الرسم ٤-٢٤: مصادر المياه للاستعمال المنزلي

استناداً إلى نتائج الاستبيان وإلى رأي المجموعات المركزية، يمكن الحصول على المياه داخل جميع المخيمات. خلال فصل الصيف يحدث شحّ في المياه بسبب الزيادة في الاستخدام. الرسم ٤-٢٤ يبيّن أن غالبية اللاجئين (٤٨,٥%) يحصلون على المياه المنزلية من آبار ارتوازية للعموم. ٢٧% تقريباً يتم تزويدهم بالمياه من البلدية في حين أن ٢٦,٥% يحصلون علىالمياه من خزانات تابعة للأنروا.

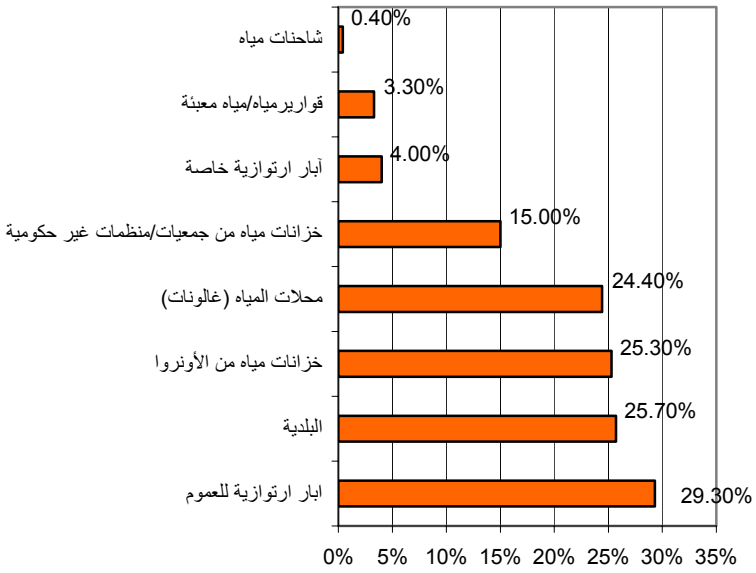

الرسم ٤-٢٥: مصادر مياه الشرب

يوضح الرسم ٤-٢٥ كيف أن مياه الشرب يتم الحصول عليها من آبار عامة مخصصة لهذا الغرض (٢٩,٥%) ومن مصادر البلدية (٢٥,٥%) ومن خزانات المياه التابعة للاونروا (٢٥,٥%) إضافة إلى محلات بيع المياه بالغالونات (٢٤,٥%)، وغالباً ما يتم نقل المياه إلى اللاجئين نظراً لضعف وتردي البنية التحتية لشبكة أنابيب المياه. إن جميع اللاجئين يحصلون على نفس نوعية المياه. أما اللاجئين المقيمين داخل تجمعات خارج المخيمات فإنهم -كما سبق وأشرنا- يعتمدون في الغالب على المياه التي توفرها البنية التحتية اللبنانية.

بحسب المجموعات المركزية يعتبر النقص في البنية التحتية للصرف الصحي (أي المجاري) إحد المشاكل الرئيسية للبيئة السكنية، وبدون نظام صرف مأمون ستتأثر نوعية المياه، وبالتالي يصبح اللاجئون أكثر عرضة للأمراض والتلوث. وبالرغم من سوء حالة الشبكة العامة للمجاري فإن ٧٧% من اللاجئين يقولون أن لديهم خدمات مجاري للتخلص من مياه الصرف الصحي.

المشكلة هي أن تلك الخدمات لا تتناسب مع الكثافة السكانية داخل المخيمات. فالمواسير لم تخضع لأية صيانة منذ جرى تمديدها، وبالتالي أصبحت متآكلة.

علاوة على ذلك، فقد جرى تمديد أنابيب المياه وأنابيب المجاري بشكل غير سليم تحت الأرض وعلى مقربة من بعضها البعض مما يؤدي إلى فيضانها وإلى تلوثها، وبالتالي إلى تلوث مياه الشرب الموصّلة إلى المنازل داخل المخيمات معرّضة البيئة بالكامل إلى الخطر. عموماً، يبدو أن تلوث المياه هو السبب الرئيسي الذي يدفع اللاجئين إلى الإحجام عن استعمال مياه الشرب التي توفرها البلدية، إضافة إلى احتواء تلك المياه على نسب تركيز عالية من الملح والكالسيوم وحتى من الكلور.

المخيمين الجنوبيين "برج الشمالي" و"الرشيدية" ومعهما بعض التجمعات السكنية تأوي ١٦% تقريباً من إجمالي عدد اللاجئين في لبنان. ليس في هذين المخيمين نظام صرف صحي، كما وأنهما يتخلصان من الفضلات بواسطة نظام محلي (من خلال حفر لا تتوافر فيها المواصفات اللازمة)، الأمر الذي يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية وإلى الإضرار بالبيئة. اضافة الى ذلك، فإن مخيم برج الشمالي، وهو مخيم واقع على شاطئ البحر، يتخلص من مياه المجاري بصرفها **في** البحر، مما يؤدي إلى تلوث البحر الذي هو المصدر الوحيد لمياه الاستخدام (أي المياه الغير مخصصة للشرب).

إن مؤسسة كهرباء لبنان (EDL)، المنتج الوحيد للطاقة الكهربائية التجارية والصناعية، تقوم بتغذية ٩٨% من المخيمات والتجمعات السكنية. إن البنية التحتية للكهرباء لا تزال هي الأخرى غير متطورة، مقارنة بباقي المناطق اللبنانية. الكوابل موصلة بطريقة عشوائية وخطرة ومكشوفة داخل المخيمات. هذا، ويتعرض المخيم إلى انقطاعات متكررة للطاقة الكهربائية، كما وأن أسعار المولدات مرتفعة ولا يقوى اللاجئون على شرائها.

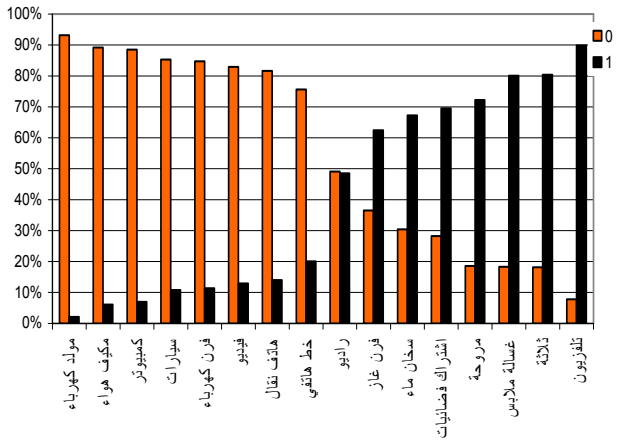

الرسم ٤-٢٦ الأدوات المنزلية المقتناة

يظهر الرسم ٤-٢٦ نسبة أنواع الأجهزة والأدوات التي تمتلكها أسر اللاجئين. إن اقتناء الأدوات والمعدات يختلف من فئة إلى أخرى، ولكن نظراً للدخل المحدود الذي يتحصل عليه اللاجئون فإن الأدوات المنزلية الأساسية غالباً ما تغيب عن بيوتهم. ففي حين أن الغالبية (٩٠%) ذكروا أنهم يمتلكون جهازاً مرئياً (تلفزيون) و٨٠,٥% يمتلكون ثلاجة إلا أن ٣٦,٥% لا يمتلكون فرن غاز و٣٠,٥% لا يمتلكون سخان ماء وهي من المقتنيات التي تعتبر أساسية في المنازل.

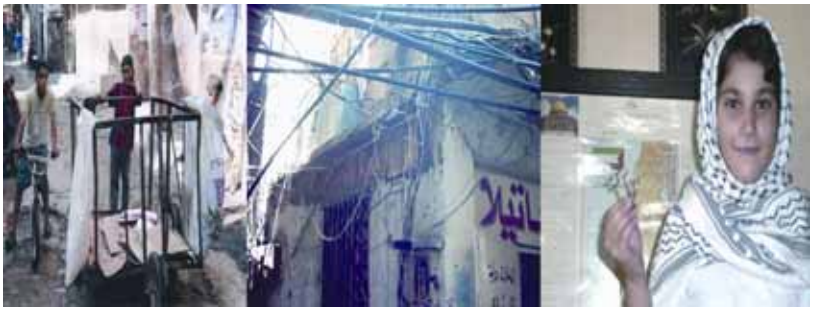

الاستنتاجات

لقد أظهرت نتائج هذه الدراسة مدى صعوبة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون بشكل عام واللاجئون من فاقدي الأوراق الثبوتية بشكل خاص، إذ أن القيود اللبنانية على العمل والملكية بوجه الخصوص – اضافة الى الحرمان من الحقوق الإنسانية الأساسية- تتحكم جميعها، وبشكل أساسي، بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذا المجتمع. إن الأوضاع البيئية المزرية والمحيط المعيشي الملوث الناجمين عن الكثافة السكانية الهائلة، إضافة إلى مسألة البنى التحتية الضعيفة تزيد جميعها من إمكانية تعرّض صحة اللاجئين إلى الخطر، الأمر الذي يضيف إلى بؤسهم اليومي عبئاً إضافياً.

وبسبب عدم قانونية وضعهم، تمتد وتتسع معاناة اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين يتراوح عددهم بين أربعة وخمسة الآف نسمة، لتتحول إلى خوف يومي، فالخوف من أن تُقدم السلطات اللبنانية على اعتقالهم يمنعهم من الانتقال بحرية خارج مخيماتهم وتجمعاتهم السكنية. وبنظر معظم الناس، هم محرومون من حقهم الإنساني الأساسي بالوجود القانوني، سواء بسبب رفض دول معيّنة تجديد أوراقهم الثبوتية أو بسبب الرفض اللبناني للاعتراف بوجودهم.

إن المأزق الإضافي للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يتعلق بالعواقب التي ستصيب ذريتهم من بعدهم لأن الأطفال الذين يولدون من أبٍ لاجئ من فاقدي الأوراق الثبوتية يحرمون أيضاً من التسجيل. وهذا عقاب ينزل بأطفال لأنهم بكل بساطة ولدوا من أبٍ فاقد لاوراقه الثبوتية. إن الحكومات المختلفة التي تحرم الإنسان من إثبات قانونية وجوده إنما هي تمارس العقاب الجماعي على أناس أبرياء، لمجرد ان آبائهم منتمون سياسياً.

عندما سئل اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية عن الحل الذي يتوقعونه كانت الإجابة التي أجمع الجميع عليها أن الحل الوحيد هو الحصول على أوراق قانونية، تتيح لهم التنقل بحرية والبحث عن عمل ومتابعة الدراسة والحصول على الخدمات الصحية الكافية التي من الصعب عليهم حالياً الحصول على أي منها.

وإلى أن يحين ذلك الوقت، وبينما يبحث البعض عن اساليب أخرى "للبقاء" يرتضي البعض الآخر بقدرهم آملين أن يأتي الحل في يومٍ ما.

التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة التي جمعت بعمق معلومات وافرة عن الظروف المعيشية للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية، بالمقارنة مع اللاجئين المسجلين والغير مسجلين، فإن المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان تقترح ما يلي:

أ- محلياً

١- فيما يخص اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية -ممن هم مسجلون لدى الأونروا في دولة مضيفة أخرى- يجب تحويل ملفاتهم إلى لبنان بحيث يتمكنون رسمياً من الاستفادة من خدمات الأونروا.

٢- يتعين على الدول التي يحمل اللاجئون مستنداتها (الأردن مثلاً) تجديد أوراق هؤلاء اللاجئين المنتهية الصلاحية، كما وعليها تسجيل اولادهم.

٣- إن اللاجئين الذين يختارون طوعاً العودة إلى البلد الذي كان قد أصدر مستنداتهم، يتوجب السماح لهم بذلك من قبل الحكومات المعنية، كما ويتوجب حمايتهم من أية ملاحقات قد يتعرضون لها.

٤- على السلطة الفلسطينية أن تصدر بطاقات تعريف للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين هم أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية كما يتوجب البحث عن حلٍ فاعل بحيث يتمكن هؤلاء اللاجئون من العودة طوعا إلى ديارهم وعائلاتهم في فلسطين.

٥- على الحكومة اللبنانية أن تعترف بوجودهم وأن تشرّع هذا الوجود.

٦- على الأطفال الذين لا يحملون بطاقة تعريف أن يُلحقوا بحالة والدتهم كي يستفيدوا من الخدمات التي تقدّم لها.

٧- يتعين على المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة أن تعترف بهؤلاء الفلسطينيين الذين يحملون مستندات صادرة من دول لا يشملها تفويض الأونروا، وأن تبادر إلى تسجليهم.

٨- يجب إعداد برنامج مساعدات قانونية لمساعدة اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية على أساس كل قضية على حدة بحيث يتم تقييم وضعهم القانوني وعرض الإجراءات القانونية المتاحة التي يمكن متابعتها من أجل حل وضعهم.

٩- ضرورة تقديم المساعدة للأسر التي تعيش ظروفاً خطيرة، والتي هي بحاجة إلى إغاثة فورية.

١٠- يتوجب توفير فرص عمل تساعد على تحسين دخل اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية وذلك داخل مخيماتهم لتجنّب مخاطر التحرك خارج المخيمات ولتمكينهم من إعالة أسرهم.

١١- على الحكومة اللبنانية أن تطبّق القانون الذي ينص على منح الجنسية اللبنانية لأي طفل يولد في لبنان من أبوين ليس لديهما جنسية معيّنة.

ب- دولياً

١- إعلام المجتمع الدولي بهذه المجموعة المحددة من أجل إنشاء هيئة ضاغطة (لوبي) تحث الدول المضيفة على تسجيلهم لديها.

٢-يجب السعي للحصول على الدعم الدولي، بالتعاون مع المنظمات الغير حكومية التي تعمل مع الفلسطينيين وذلك بهدف تقديم المساعدات لفاقدي الاوراق الثبوتية التي هم محرومون منها حاليا، إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لمشكلتهم الملحة والعاجلة، ويجب أن يقوم هذا الدعم على خلق الوعي لدى اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية بحقوقهم، اضافة الى المشاريع التنموية الإنسانية التي تهدف إلى النهوض بوضعهم الاقتصادي

الملاحظات

١ تم توثيق وإصدار القصة أساساً بالنسخة العربية في النشرة الدورية "حقوق" الصادرة عن المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان- العدد أيار ٢٠٠٢.

٢ راجع "المجتمع الجديد: اللاجئون الفلسطينيون فاقدو الأوراق الثبوتية في لبنان (حقوق) ٢٠٠٢.

٣ فلسطين التاريخية مقسمة اليوم إلى إسرائيل (١٩٤٨) والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة اللتان احتلتهما إسرائيل عام ١٩٦٧. الضفة الغربية وقطاع غزة الآن تحت الاحتلال الإسرائيلي إضافة إلى مجمل الأراضي الواقعة تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية.

٤ http://en.wikipedia.org/wiki/1948_arab-israeli_war#background

٥ إحصاء الأونروا ٢٠٠٥/٣/٣١

٦ إحصاء الأسكوا ٢٠٠٣

٧ مفوضية الولايات المتحدة للاجئين –تقرير عن لبنان- www.refugees.org/countryreports.aspx?

٨ راجع "المؤتمر العالمي لإزالة كافة أشكال التمييز العنصري" (CERD). تقرير الظل: لبنان، (حقوق) ٢٠٠٤

٩ راجع "الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان- (حقوق) ٢٠٠٤.

١٠ الأونروا- ٢٠٠٥/٣/٣١- الرقم لا يشمل أعداد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا ممن لا يقيمون داخل لبنان.

١١ أقدمت الأونروا مؤخراً على تقديم مساعدات محدودة للاجئين الغير مسجلين لديها، نظراً لأنهم مسجلون لدى دولة ما وعلى اعتبار أنهم لاجئون فروا أيضاً من ديارهم ولا يتلقون أية مساعدات من الحكومة اللبنانية.

١٢ (حقوق) ٢٠٠٤.

١٣ في شهر أيلول ١٩٧٠ أشعل الملك حسين –ملك الأردن- صراعاً مسلحاً ضد التنظيمات الفلسطينية التي حاولت الإطاحة بعرشه، لقد استمر الصراع حتى تموز ١٩٧١. لمزيد من المعلومات راجع: http://en.wikipedia.org/wiki/black_september_in_Jordan

١٤ الاستبيانات الباطلة هي التي ملأها المشاركون في المسح الاستطلاعي وعند مقارنتها تبين أنها غير مطابقة للحالات المستهدف استطلاعها.

١٥ جميع الاستبيانات التي تم ملؤها داخل هذا المخيم قد اعتبرت باطلة واستبعدت من إجمالي العينة لعدم وجود ما يدعم ويثبت البيانات المتحصل عليها.

١٦ تعريف "منظمة الصحة العالمية" لـ "العينات الشبكية" هي عندما يقوم

وسطاء بتعريف فريق العمل إلى المراد استطلاعهم داخل مجتمعات يثور أفرادها بسرعة ولا يمكن التواصل معهم بسهولة و/أو لكونهم غير راغبين ان يتم استطلاعهم.

١٧ راجع "المجتمع الجديد: اللاجئون الفلسطينيون فاقدو الأوراق الثبوتية في لبنان (حقوق) ٢٠٠٢.

١٨ قد تشمل الأسرة الموسعة الأخ/الأخت/ الأم/الأب/ ابنة العم أو الخال/ ابن العم أو الخال/ إلخ.. لأي من الزوجين.

١٩ الثورة الفلسطينية تعني الصراع الفلسطيني المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين. انطلقت هذه الثورة إثر الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ والتي بنتيجتها هرب الفلسطينيون أو أرغموا على ترك أراضيهم ومنذ ذلك الحين وهم يقاتلون لاسترجاعها. لمزيد من المعلومات راجع:
http://en.wikipedia.org/wiki/1948_arab-israeli_war

٢٠ يتزوج اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية شرعياً، ولكن هذا الزواج الشرعي (الديني) لا يتم تسجيله رسمياً لدى السلطات اللبنانية. ويعتبر الزواج الديني شرعياً في نظر المجتمع، ولكن ما لم يتم تسجيله لدى السلطات المختصة يظل غير شرعي في نظر القانون.

٢١ الأوراق الثبوتية الشخصية تشمل أي وثيقة أو مستند صالح أو منتهي الصلاحية، جرى إصداره من سلطة قانونية معترف بها.
مثلاً: جواز السفر المنتهي الصلاحية أو بطاقة تعريف إلخ...

٢٢ ؟

٢٣ الإجمالي يزيد عن ١٠٠% نظراً لأن بعضهم قد سافر عبر أكثر من دولة.

٢٤ راجع الملاحظة رقم "١٢"

٢٥ قبل الانتقال إلى المرحلة الثانوية، على كافة الطلبة أن يجتازوا بنجاح الامتحانات الرسمية للصف الرابع المتوسط، ويكون الطالب عندها في الرابعة عشر من عمره تقريباً. وهذا النظام مأخوذ عن النظام الفرنسي القديم الذي بوشر بتطبيقه أثناء فترة الانتداب الفرنسي.

٢٦ لقد افترض اللاجئون الذين أجابوا هذا السؤال إن "الخدمات" تشمل الخدمات المجانية والخدمات التي يدفع مقابلها.

٢٧ جرت المقابلة مع "سفين بيرثيلسون (Sven Berthelsen) نائب مدير الأونروا- بيروت بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٧.

٢٨ المادة ١١ من قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ "تقضي بأن اللاجئين الذين يرغبون بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم بذلك في أقرب موعد ممكن، وأن يتم دفع تعويض عن الممتلكات لهؤلاء الذين لا يرغبون في العودة، يشمل فقدان أو تلف تلك الممتلكات..."

٢٩ الملاحظة الهامة هنا هي أنه بالرغم من توسيع الخدمات لتشمل اللاجئين الغير مسجلين إلا أن الأفضلية تعطى دائماً إلى اللاجئين المسجلين.

٣٠ راجع الملاحظة رقم ١٢.
٣١ يحق للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية باستخدام عيادات الأونروا ولكن لا يمنحون تحويلاً إلى المستشفيات. الدواء يصرف لهم في حال توفره، علماً بأن الأفضلية تظل من حق اللاجئين المسجلين.
٣٢ تقرير الأونروا السنوي حول الصحة-٢٠٠٣.
٣٣ تتراكب النسب هنا نظراً لأن بعض اللاجئين لديه أكثر من وظيفة واحدة.
٣٤ اعتباراً من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤، سمحت السلطات اللبنانية ثانية بإدخال مواد البناء إلى المخيمات بعد أن استمر حظرها لمدة ١١ سنة.
٣٥ أيام العمل الأسبوعي هي من الاثنين إلى السبت.
٣٦ وفقاً دراسة أعدها أنطوان حداد عام ١٩٩٥ تحت عنوان "الفقراء في لبنان" جرى تحديد خط الفقر بأنه مستوى الدخل الذي تستطيع به عائلة مكونة من خمسة أشخاص تأمين متطلبات مأكلها، وقد تم تقديره آنذاك بـ ٣٠٦ دولارات أمريكية شهرياً.
٣٧ من أجل المقابلات الشبه بنيوية جرى تقسيم منطقة الجنوب إلى قسمين هما صيدا وصور لأن نتائج المسح الاستطلاعي قد أظهرت أن غالبية اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يقطنون هاتين المنطقتين، نظراً للوضع الأمني الذي يحيط بمنطقة المخيمات.

٣٨ http://www.accg.net/antisocial.htm

الملحق رقم ١: جدول أسماء المراجع

١- أنطوان حداد "الفقراء في لبنان".
http://www.lebanon-lep.org/pub/tlr/96/banonle-in-poor.htm#6rtftoc

٢- تقييم البلد بشأن الحد من الفقر ٢٠٠٠
http://www.un.org.lb/un/template.asp?27-id

٣- ستيوات شيبرد- "الصحة واللاجئين الفلسطينيين في لبنان"- التقرير السنوي لـ CAABU

٤- دراسة قياس مستويات المعيشة (LSMS)
http://www.worldbank.org/html/hprdp/isms/index.htm

٥- معهد الدراسات الدولية التطبيقية- ((Ugland, Ole Fr (ed الصعب مضى والمستقبل غامض: الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات والتجمعات في لبنان-٢٠٠٣.

٦- منظمة التحرير الفلسطينية- إدارة شؤون اللاجئين بالتعاون مع مؤسسة فردريك إيبريت: المخيمات الفلسطينية في لبنان- الظروف الحالية والاجتماعية- حزيران (يونيو) ١٩٩٨.

٧- تقرير الأونروا عن المفوضية العامة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التابعة للأمم المتحدة- من ١ تموز (يوليو) ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٣-
www.un.org/rwaun

٨- الأونروا- التقرير السنوي لإدارة الصحة- ٢٠٠٣

٩- www.badil.com

١٠- "المجتمع الجديد: اللاجئون الفلسطينيون فاقدو الأوراق الثبوتية في لبنان" (حقوق) ٢٠٠٢.

١١- http://ww.accg.net/antisocial.htm

١٢- المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان- الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان- ٢٠٠٤.

الملحق رقم ٢- المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان- كلمة شكر وتقدير

إن المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) هي جمعية غير حكومية، تعمل على أساس طوعي، وتزاول نشاطها في لبنان. منذ تأسيسها (في لبنان) عام ١٩٩٧ تقوم المنظمة بتقديم وعرض برامج مؤقتة ودائمة بهدف تحسين حياة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان.

ولكونها مؤسسة مستقلة وغير متحيّزة فإنها تقوم بمبادراتها على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وتتركز اهتماماتها على المجالات الخمس التالية: المراقبة والتدريب والبحث والمناصرة والمساعدة القانونية.

على الصعيد المحلي تعمل المنظمة على نشر الوعي لدى اللاجئين الفلسطينيين بحقوقهم و تعزيز المجتمع المدني. كما تعمل على توعية شرائح المجتمع اللبناني بالاوضاع المزرية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، اضافة الى نشر ثقافة الحوار والتعاطي البنّاء مع الاخر، والقيام بحملات دعم ومناصرة تهدف لاحداث التغيير في السياسة اللبنانية.

تشترك المنظمة في العديد من الشبكات الدولية لحقوق الانسان التي تدعم – على الصعيد الإقليمي- خلق حلول دائمة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين ككل. أما جهودها على المستوى العالمي فتهدف إلى نقل وإظهار المعاملة السيئة التي يلقاها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من أجل فرض ضغوطات على لبنان حتى يغيّر سياساته المجحفة والغير عادلة.

تهدف المنظمة إلى العمل على إحداث تغيير في السياسات اللبنانية التي تنعكس سلباً على اللاجئين الفلسطينيين كما، وتعمل جاهدة لمنح اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم المدنية في لبنان. إضافة إلى هذا وذاك تدعم المنظمة دعماً مكيناً قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي يقضي "بحق العودة" للفلسطينيين.

شكر وتقدير إلى:

المدير العام: غسان عبدالله

مدير البرنامج: د. فرح عبدالله.

المساعدة الادارية –السكرتيرة: رولا بدران.

مساعدي أبحاث: عصمت غنام/ سارة حسين

دعم تقني: خالد عبيد

تصوير: جابر أبو هواش –عصمت غنام– تي يوانغ إنج

المشرفون	طاقم العمل الميداني	إدخال البيانات
د. حسين قاسم	أحمد غنيم	علي معنّى
جابر أبو هواش	علي عايشي	عصمت غنام
خالد درويش	عصمت غنام	محمود بريش
محمد خزعل	حسين شراري	رنا صفا
وسام حمزة	إيناس أبو سمرة	خالد عبيد
	جلال مرزوق	سارة حسين
	ليلى درويش	طارق عثمان
	محمود بريش	
	مريم حريري	
	ميساء عايشي	
	ندى الحاج	
	ناهد كيلاني	
	رنده أيوب	
	سامر خطيب	
	سهام خضر	
	زهرة محمد	
	زينب جمعة	

نتوجه بالشكر إلى شيراز بسمة على مساهمتها الفعالة في الاستبيان

المحلق ٣: الشراكة بين المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) والمجلس الدنمركي للاجئين

نتيجة للخلاف المؤسف، الذي نشأ بين المجلس الدنمركي للاجئين والمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان أثناء تنفيذ المشروع فقد تم -بشكل غير رسمي- فسخ الشراكة بينهما قبل إنجاز العمل. وبسبب طبيعة الأحداث التي حصلت فإن المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان تقوم بملاحقة الإجراءات القانونية ضد المجلس الدنمركي للاجئين، حيث أن هنالك قضية عالقة بينهما.

فكما هو وارد بالتعديل الأخير لعقد الشراكة المبرم بين المجلس الدنمركي للاجئين والمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان فإن للمنظمة الحق الحصري لنشر البيانات التي تم تجميعها، والتي يشمل هذا التقرير تحليلها ونتائجها.

لقد قام المجلس الدنمركي للاجئين بنشر تقريره الخاص حول اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية في مطلع العام ٢٠٠٥، مستنداً إلى مسودة أولية لهذا التقرير الذي اشترك فيه الطرفان. لقد قام المجلس الدنمركي للاجئين بنشر النتائج التي لم يكن قد تم التحقق منها، على اعتبار أنها نتائج نهائية وبدون استشارة أو إبلاغ المنظمة.

لاحقاً، قامت المنظمة بتنقيح وتعديل عدد كبير من النتائج، وذلك عبر عملية التحرير الفني اللاحقة.

وبما أن المجلس الدنمركي للاجئين قد ادعى خطئاً في تقريره بأن ذلك التقرير قد نشر بالتعاون مع المنظمة، فقد شعرت المنظمة أنه من الضروري تعميم رسالة تنفي فيها أية مشاركة أو مساهمة من جانبها في التقرير الذي نشره المجلس الدنمركي للاجئين، كما وأنها أعفت نفسها من أية مطالبات قد تترتب على ذلك "إن الرسالة المنشورة ادناه قد تم إرسال صورة منها إلى كافة المشاركين بالمشروع، من ذوي العلاقة، وإلى كافة المنتسبين إليها، معبّرة فيها عن عدم ارتياحها للمشاركة المزعومة في التقرير الذي أصدره المجلس الدنمركي.